مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economic Association Foundation
شـراكــة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية | العدد (21) أكتوبر 2023م | السنة الثانية

مصفاة عدن..
متى تعاود الإشعال؟

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عـدن - اليمـن www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد:

هيئة التحرير..... 3
الافتتاحية..... 4
من نحن..... 5
قواعد النشر في المجلة..... 6
الإعلان في المجلة..... 7

أخبار الرابطة:

- مؤسسة الرابطة الاقتصادية تكرم جندي نقطة تفتيش في عدن..... 8
- الرابطة الاقتصادية ومؤسسة وجود تنظمان دائرة مستديرة لمناقشة قرار نقل صرف المرتبات عبر البنوك.... 9

شخصية اقتصادية:

- المهندس/ احمد مسعد سعيد - المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن..... 13

- تحليل أسعار الصرف لشهر سبتمبر..... 19
- تطور أسعار السلع الغذائية لشهر سبتمبر..... 46

تطورات اقتصادية:

- الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي ونفي الإنسانية | د.محمد الميتمي 24
- الهروب إلى الامام | د. علي عبدالكريم..... 27
- رؤية لتسخير مقومات النقل البحري لدعم التنمية الاقتصادية في اليمن | د. محمد علي قحطان..... 30
- نظرة عامة هامة حول التعليم الفني والتدريب المهني | د. سالم حسين عقيل..... 33
- لمحة مختصرة عن بعض المصادر الاقتصادية في محافظة المهرة | د. علي احمد رويشد..... 36

- اليمن.. الكنز المدفون | د. أحمد مبارك بشير..... 42

مقالات اقتصادية:

- اليمن والمهاجرين الأفارقة | د. محسن باشجيرة..... 50
- التوجه نحو الاقتصاد الرقمي | أ. سارة خدابخش..... 51
- المساعدات الإنسانية في اليمن | مختار محمد النشمي..... 54

- دور الأمم المتحدة من الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن.. محمد جمال الشعيبي 56

تجارب ناجحة:

- ألمانيا.. الصعود من وسط الركام | د. سامي محمد قاسم..... 62

إلى من يهمه الأمر:

- قرار صرف المرتبات عبر البنوك ماله وما عليه| د/ حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... 66

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

الافتتاحية

تكريم من يستحقون التكريم

من يستحقون التكريم في هذا البلد كثيرون وخاصة البسطاء الذين يعملون بصبر وتفان واخلاص ودون ضجيج يعملون من اعماق قلوبهم ولا يتباهون او يرجون حمدا ولا شكورا، يعملون ارضاء لضمائرهم ومرضاة لخالقهم جل وعلا.

كان لمجموعة رابطة الاقتصاديين وبتنظيم واشراف من مؤسسة الرابطة الاقتصادية وقفة صادقة في تكريم احد الجنود المجهولين في هذا البلد وما اكثرهم، فقد لاحظ بعض الزملاء في المجموعة جندي في النقطة الامنية الواقعة في الخط البحري مفرق بدر مقابل جزيرة العمال ان هناك جندي خلوق واستثنائي في تعامله مع المارة وطرحت فكرة تكريمه وفعلا وخلال ايام محدودة تم تكريمه بدعم من اعضاء المجموعة.

ان تكريم الجندي محمد شيخ الكثيري تقديرا وعرفانا لحسن تعامله كانت رسالة انسانية لكل الجنود في النقاط الامنية في عدن وفي كل مكان مفادها ان عملكم محل احترام وتقدير المارة لأنكم تعملون في ظروف صعبة للغاية، كما انها رسالة باسم المارة حملناها الى الجنود في النقاط الامنية بواسطة الجندي المثالي الكثيري تقول شكرا لكم على حماية حياتنا من المخاطر وما اكثرها، وهي رساله تطالب النقاط الامنية بتسهيل حركة المارة مع عدم التساهل في تأدية مهامكم وواجباتكم في حماية المجتمع.

هذا وقد سادت في لحظة التكريم مشاعر انسانية مختلطة مؤثرة جدا انها مشاعر انسانية مفعمة بالحب والتقدير والعرفان المتبادلة.

تجدر الاشارة الى ان المتبرعين لتكريم الجندي وزملائه من مجموعة رابطة الاقتصاديين هم المهندس لؤي احمد خدابخش والمهندس اسامة باوزير والاستاذة اكرام الكثيري ومصلحة الجمارك وشركة جمعان التجارية وشركة بن عوض النقيب للتجارة وشركة عبدالعزيز سيف وشركه السراري للتجارة.

رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لايجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

الأهداف:

تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.

المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.

المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية.

إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.

تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية.

العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.

عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.

تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية.

السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.

تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.

العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة .

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.

تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.

2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.

3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.

7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.

لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،

أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك/

مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني)	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

أخبار الرابطة

بالتعاون مع مؤسسة وجود للأمن الإنساني..

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تنظم دائرة مستديرة لمناقشة قرار نقل صرف المرتبات عبر البنوك

نظم كل من مؤسسة وجود للامن الإنساني والرابطة الاقتصادية صباح السبت الموافق ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٣ في قاعة مركز نيو هرايزون دائرة مستديرة حول قرار نقل صرف المرتبات عبر البنوك بمشاركة العديد من الجهات والشخصيات ذات العلاقة من ممثلين عن وزارة المالية والخدمة المدنية وحقوق الإنسان والبنوك وممثلي النقابات ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين والأكاديميين المتخصصين.

هذا وقد قدمت ورقة نقاشية حول قرار نقل المرتبات عبر البنوك اسبابة ايجابياته وسلبياته قدمها الدكتور سامي محمد قاسم ثم قدمت مداخلات قانونية من المحامي نزار سرارو وفنية من قبل ممثل وزارة المالية الاستاذ خالد الريمي ومداخلة من ممثل الخدمة المدنية الاستاذ احمد محمد يوسف لشرح القرار وأسبابه كما قدم الدكتور محمد حسين حلبوب رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي توضيحات عن البنوك ودورها في تنفيذ القرار كما قدم المشاركين مجموعة من المداخلات حول القرار وتمت مناقشة القرار من كافة الجوانب وإبراز ايجابياته وسلبياته نتج عنها مجموعة من التوصيات كان أبرزها:

١- كان اصدار القرار مستعجل ولم تقوم الحكومة بالتهيئة الكافية لتنفيذة وشرح اهمية مع ذوي الشأن من موظفي الدولة وممثليهم.

٢- لا بد من إعادة تقييم جودة خدمات البنوك التي شملها القرار والزامها بإجراءات تيسيرية للموظفين وتحسين خدماتها وتوسعة عدد فروعها.

٣- لابد من الرقابة الدورية على البنوك التي تقوم بعملية صرف الرواتب ومعرفة مدى التزامها بالمعايير المحددة.

٤- على الحكومة الالتزام بمعايير النزاهة ومكافحة الفساد والخفض من الإنفاق غير المبرر المسبب لاستنزاف الموارد والنفقات بالعملة الصعبة.

٥- ضرورة أن يشمل القرار كافة الأجور والمرتبات لكافة السلطات في الدولة.

٦. ضرورة الحد من الاثار السلبية والمتاعب وتسهيل استلام الرواتب بيسر وسلاسة.

٧. ضرورة الاهتمام بحقوق الموظفين ومراجعة هيكل الاجور والمرتبات بما يلبي تلبية حاجاتهم المعيشية.

٨. ضرورة صرف حقوق موظفي الدولة المتاخرة وباسرع وقت ممكن .

هذا وقد ادار النقاشات الاخوة د. حسين الملعسي رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية والاستاذة مها عوض رئيس مؤسسة وجود للامن الانساني.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنه لمتابعة نتائج اللقاء مع الجهات المسؤولة في الدولة واهمية اخذها في الاعتبار مستقبلا.

أخبار الرابطة

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تكرّم جندي في نقطة تفتيش بعدن

كرّمت مؤسسة الرابطة الاقتصادية، اليوم، في العاصمة عدن، الجندي 'محمد شيخ الكثيري" المرابط في نقطة التفتيش الواقعة في الخط البحري - مفرق بدر - مقابل جزيرة العمال، بدرع تكريم، ومبلغ مليون ريال، وذلك تقديراً وعرفاناً لحسن سلوكه ولطف تعامله مع سائقي السيارات، وتفانيه في خدمة المواطنين والتخفيف عنهم أثناء الازدحام المروري.

وخلال التكريم أشاد رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية د. حسين الملعسي، بجهود الجندي محمد شيخ الكثيري، الذي يقوم بواجبه على أكمل وجه في ظل الظروف الصعبة والأجواء الحارة التي تعيشها عدن، ونظراً لما يحظى به من حب واحترام لدى الجميع.

وأضاف الدكتور الملعسي، إن جهود الجندي 'الكثيري" وزملائه من أفراد الأمن في النقاط محل تقدير واحترام كل الناس، راجياً منهم التعامل بإنسانية مع كل المارّة من مختلف الفئات العمرية، وليكن شعارهم خدمة المواطنين.

وعبّر الدكتور الملعسي، باسمه ونيابة عن زملائه في مؤسسة الرابطة الاقتصادية، ومجموعة رابطة الاقتصاديين، عن الشكر والتقدير للجندي محمد شيخ الكثيري، متمنياً أن يستمر في هذا العطاء والسلوك الإنساني الجميل.

وفي هذه المناسبة كرّمت مؤسسة الرابطة الاقتصادية، جميع الأفراد في هذه النقطة الأمنية بمبالغ مالية، تقديراً لدورهم.

كما أضاف د. الملعسي، إن هذا التكريم مثابة رسالة للجنود في هذه النقطة، وكافة النقاط الأمنية في عدن وغيرها من المحافظات، وسينعكس بشكل إيجابي على كافة الجنود في نقاط التفتيش الأمنية.

حضر التكريم، أعضاء اللجنة: كارم السراري، وطلعت عبدالعزيز، وعدد من رجال المال والأعمال، وأعضاء مجموعة رابطة الاقتصاديين.

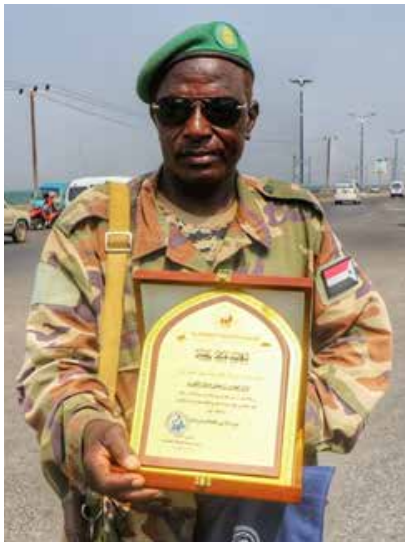

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
الفخامة
Alfakhama

ريال 0

صفر ريال

رسوم فتح الحساب

من #بنك القطيبي

افتح حسابك الآن من احد فروعنا

او عبر تطبيق الموبايل

اقرأ الباركود

لتحميل التطبيق

بنك القطيبي

Qutaibi Bank

@Qtbbank

8009999

qtbbank.com

تمكين ... وأمان

شخصية اقتصادية

المهندس/ أحمد مسعد سعيد المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف الاخ المهندس أحمد مسعد سعيد المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن احد اكبر المؤسسات الاقتصادية في اقتصاد البلاد لتسليط الاضواء على عدد من القضايا المرتبطة بمصافي عدن ماضيا و حاضرا واهم الاسباب التي ادت لوقف عمل المصفاة وتداعيات التوقف على المصفاة والاقتصاد والمجتمع ومتطلبات اعادة تشغيل المصفاة لتامين احتياجات السوق ومحطات الكهرباء من المشتقات النفطية و في البداية اسمحوا لي بتقديم الشكر وعظيم الامتنان للأخ المدير التنفيذي على اتاحة اجراء هذا اللقاء و ماورد فية من معلومات مفيدة للقراء الكرام عبر مجلة الرابطة الاقتصادية.

سيرة ذاتية

- الاسم : احمد مسعد سعيد صالح
- من مواليد عام 1959 م في محافظة الضالع مديرية الشعيب قرية ارضه.
- درست المرحلة الابتدائية والاعدادية في الشعيب، والمرحلة الثانوية في لحج مدينة الحوطة.
- حاصل على شهادة الماجستير في هندسة الصناعات البترولية من الاتحاد السوفييتي مدينة موسكو.
- منذ تخرجي ولأكثر من33 عام، وأنا اعمل في شركة مصافي عدن، في ادارة العمليات البترولية، عملت في جميع الوحدات الانتاجية وحقول الخزانات وميناء الزيت، وتدرجت في جميع الوظائف حتى اصبحت مديراً لادارة العمليات البترولية في مصافي عدن، ثم مديراً فنياً للمصفاة بالإنابة وحالياً المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن، وخلال حياتي العملية تحصلت على العديد من الدورات التأهيلية الداخلية في مركز التدريب التابع للمصفاة والعديد من الدورات التأهيلية الخارجية في اليابان، وهولندا، وماليزيا، ومصر، والامارات، وغيرها.

■ المجلة: نرجو اعطاء القراء الكرام نبذة تاريخية مختصرة حول نشأة المصفاة والاغراض من انشائها واهم مرافقها الانتاجية والخدمية.

■ المهندس أحمد: مصفاة عدن اول منشأة نفطية في اليمن تم بنائها من قبل شركة الزيت البريطانية BP تم الشروع في بنائها في عام 1952 وتم افتتاحها من قبل ملكة بريطانيا اليزابيت الثانية عام 1954 وقد بنيت المصفاة لسد الحاجة المتزايدة لزيت الوقود لتموين السفن التي كانت ترتاد ميناء عدن والذي كان يعتبر ثاني اكبر ميناء في العالم، وتم ربط المصفاة بإدارة عدن لتموين البواخر بالوقود بثلاثة انابيب يبلغ طول كل انبوب اكثر من ثلاثين كيلومتر وقطر اكبر انبوب 16 بوصة، كما المصفاة تنتج العديد من المشتقات البترولية والتي تغطي السوق المحلية ويصدر الفائض الى الخارج.

واشتملت المصفاة عند الانشاء على الوحدات التالية:

1- وحدتي تقطير النفط الخام Crude Oil Distillation Unit وهما وحدتان متماثلتان تستطيع كل منها تكرير 75,000 برميل في اليوم وينتج منها المنتجات التالية:

- الغاز المسال LPG (غاز الطبخ).
- الجازولين Gasoline(نافثا خفيف) (Light Naphtha)
- البنزين Benzene (نافثا ثقيلHeavy Naphtha)
- الكيروسين Kerosine(وقود الطيران)
- الديزل Diesel (وقود المعدات الثقيلة)
- المازوت Heavy Gasoil (وقود محطات الكهرباء والسفن).

2- وحدة التهذيب الحفزي: Catalytic Reformer يتم في هذه الوحدة تحويل بنزين التقطير المباشر المنتج من وحدتي التقطير ذو الرقم الاوكتيني المنخفض الى بنزين ذو رقم اوكتيني مرتفع يصلح كوقود للسيارات يبلغ انتاج هذه الوحدة 12,000 برميل في اليوم.

3- وحدة التحلية: (Solutiser & Copper Chloride) وتضم وحدات كلوريد النحاس والسلوتايزر وذلك لمعالجة القطفات الخفيفة من الجازولين والبنزين والكيروسين للتخلص من المواد الكبريتية الضارة وانتاج مكونات مناسبة كوقود للسيارات والطائرات.

4- وحدة ثاني اكسيد الكبريت: (SO2 Unit)تقوم هذه الوحدة بتحسن قطفة الكيروسين بتنقيته من المركبات العطرية وتحسين مواصفات الكيروسين تقليل نسبة الادخنة المنبعثة منه خلال الاشتعال.

5- محطة الطاقة: تمون المصفاة بحاجاتها من الكهرباء والمنافع الاخرى كالبخار والهواء المضغوط ومياه التبريد ويتم توليد الكهرباء عبر ثلاثة مولدات توربينية قدرة كل منها 7.5 ميجاوات كما تحتوي المحطة على اربع وحدات لتحلية مياه البحر لانتاج الماء المقطر بطاقة انتاجية 5600 جالون في الساعة للوحدة.

وفي عام 1986 م تم اضافة الوحدات التالية:

6- وحدة الغاز المسال : صممت بغرض استخلاص الايثان لزيادة انتاج الغاز المسال وذلك من خليط الجاسولين والغازات القادمة من وحدتي التقطير ووحدة التهذيب الحفزي بطاقة 152,000 رطل في الساعة.

7- وحدة التقطير الفراغي: تم تشغيلها في عام 1986 م بطاقة 105,000برميل في اليوم من المازوت لإنتاج المقطرات الفراغية المختلفة بالإضافة الى الراسب الفراغي الذي

يتم أرساله الى وحدة الاكسدة لا نتاج الاسفلت.

8- وحدة الاسفلت: صممت هذه الوحدة لانتاج **100.000** طن في العام من مادة الاسفلت بواسطة عملية الاكسدة للراسب الفراغي المنتج من وحدة التقطير الفراغي.

• ميناء الزيت:

تمتلك المصفاة ميناء مكون من سته ارصفة تعمل على مدار السنة، خمسة منها مجهزه للمشتقات النفطية والنفط الخام , والرصيف السادس لاستقبال البضائع والمعدات الخاصة بالمصفاة.

• حقول الخزانات:

تمتلك المصفاة اكثر من **130** خزان مختلفة الاحجام تنتشر في حرم المصفاة وميناء الزيت وادارة عدن لتموين البواخر بالوقود تستخدم لخزن المشتقات النفطية والنفط الخام، وبسعة اجمالية حوالي **1,400,000** طن متري.

• مختبر المصفاة:

مختبر المصفاة يحتوي على احدث الاجهزة ويشرف عليه طاقم عالي التأهيل من الكيميائيين والمهندسين والفنيين ويعمل على مدار الساعة لإجراء الفحوصات للنفط الخام والمشتقات النفطية المنتجة من الوحدات الانتاجية وكذلك فحص المشتقات النفطية المستوردة والمصدرة لضمان المواصفات القياسية العالمية.

• الخدمات الطبية:

تمتلك المصفاة مستشفى بسعة مائة وعشرين سرير تزامن إنشاؤه مع تأسيس المصفاة في عام **1954** م يقدم خدمات مجانية للعمال وعائلاتهم كما يقدم ايضاً الخدمات المجانية لحالات الطوارئ ولحالات كثيرة من غير العاملين.

• السلامة ومكافحة الحرائق:

يضم قسم السلامة ومكافحة الحرائق طاقم كامل لمكافحة الحرائق من الافراد المؤهلين ومجهزين بالمعدات والاليات موزعين في محطتي المصفاة وميناء الزيت.

ترتكز مهام السلامة ومكافحة الحرائق على التالي.

- حماية العاملين من خطر الحرائق والحوادث والاصابات.
- حماية المنشأة والمعدات والممتلكات من التلف.

المجلة: ما هي اهم آثار وتداعيات الحرب الجارية على شركة مصافي عدن؟

■ **المهندس أحمد: للأسف في كل حرب تتعرض المصفاة للقصف والدمار، ففي حرب عام 1994م مثلت تلك الحرب ضربه كبيرة للمصفاة وتضررت منشاتها بشكل كبير حيث تم قصف اكبر خزانين للنفط الخام بشكل مباشر مما أدى الى احتراقهم بالكامل مع جميع محتوياتهم وانتشرت الحرائق الى مجمع الضخ رقم واحد واحترق بالكامل بكل محتوياته من مضخات وانابيب واحترقت ايضاً بعض خزانات مجمع الضخ وادى انتشار الحرائق الى احراق وتدمير المكتب الرئيسي للشركة وجميع ملحقاته منها ادارة الحسابات وادارة التوظيف والموارد البشرية وادارة نظم المعلومات وادارة المشاريع والارشيف الفني للشركة**

وادارة العلاقات الخارجية والاعلام، وتسببت الحرائق باستشهاد كوكبه من كوادر وعمال المصفاة، ولكن استطاعت المصفاة ان تستعيد انشاء وتعمير ما خربته الحرب للوحدات الانتاجية وبتمويل ذاتي من ريع المصفاة، كما تم استعادة انشاء خزانات النفط الخام المدمرين وتم بناء اكبر خزانين للنفط الخام بسعة خزنية للخزان الواحد 52,000 طن في ميناء الزيت، أما الاعمال الانشائية مازالت في قائمة الخطة (ب) ولايزال المكتب الرئيسي للمصفاة والادارات المذكورة انفاً تعمل في مباني مؤقتة حتى اليوم.

اما حرب عام 2015م فقد مثلت هذه الحرب ضربة للمصفاة اذ ادت الى توقف توريد النفط الخام الى المصفاة وبالتالي توقف نشاط التكرير ونتيجة للحرب والحصار فقدت المصفاة علاقاتها بالأسواق والشركات العالمية كما فقدت علاقتها بالسوق المحلية نتيجة لتوقف نشاط التكرير وتعطل نشاط الاستيراد والتصدير.

كما تم استهداف المصفاة بشكل مباشر بالقصف الصاروخي حيث تم استهداف ميناء الزيت وشبكة الانابيب الممتدة من ميناء الزيت الى خزانات المصفاة وأدى هذا القصف الى تدمير واحتراق شبكة الانابيب واحتراق كامل لأضخم خزان النفط الخام في الميناء وجميع محتوياته بسعة خمسين الف طن.

وبعدها تم استهداف المصفاة مما ادى الى نشوب حرائق كبيرة ادت الى احتراق لشبكات الانابيب وتسرب كميات ضخمة من المشتقات النفطية اضافة الى احتراق وتضرر العديد من الخزانات.

ومن نتائج الحرب هو توقف حالياً لنشاط التكرير، وقد تم تجهيز وحدة التكرير رقم (1) وستعمل حين استكمال محطة الطاقة، كما تم سحب أحد أهم أنشطة المصفاة وهو نشاط الاستيراد واعادة التصدير وبصدور قرار تحرير سوق المشتقات النفطية خسرت المصفاة نشاط الاستيراد لتغطية احتياجات السوق المحلية وتحول هذا النشاط للقطاع الخاص واخيراً بعد فتح كل الموانئ لاستيراد المشتقات النفطية واهمها ميناء الحديدة والمخا وغيرها من الموانئ فقد تناقص نشاط خزن النفط ومشتقاته الى حد كبير وهو نشاط مهم لتغطية رواتب العمال وحاجة المصفاة من قطع الغيار.

■ المجلة: هل بالإمكان اطلاع القراء الكرام على وضع مصفاة عدن حاليا وخاصة اسباب توقفها وتداعيات ذلك على المصفاة وعلى مدينه عدن

■ المهندس أحمد: الاسباب التي ادت الى توقف المصفاة من اهمها في بداية حرب عام 2015 تم وقف تزويد المصفاة بالنفط الخام وهذا ادى الى توقف نشاط التكرير وبعد ذلك سحبت معظم مهام وانشطة المصفاة وتسليمها للقطاع الخاص، وهي أنشطة تمارسها المصفاة منذ تأسيسها، وهذا يعني توقف الايرادات لذلك تعثر انجاز معظم المشاريع التي تنفذها المصفاة ومن اهمها انجاز مشروع محطة الطاقة والذي لم يتبقى من المرحلة الاولى للمشروع غير التركيب والتشغيل وبتشغيل محطة الطاقة سوف يتم تشغيل وحدة تكرير النفط الخام ووحدتي التقطير الفراغي وانتاج الاسفلت ووحدة انتاج الغاز المنزلي وبتشغيل هذه الوحدات سوف تتوفر المشتقات النفطية لتغطية احتياجات محطات الكهرباء وغاز الطبخ , ووقود الطائرات وسوف تغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلية وبتوفير المصفاة للمشتقات النفطية سوف يودي الى تحسن خدمات الكهرباء والماء وخفض أسعار البنزين والديزل للمواطنين وسوف يودي ايضاً الى وقف نزيف العملة الصعبة الذي تهدر في استيراد المشتقات النفطية وبالتالي سوف ينعكس ايجاباً على استقرار سعر العملة اليمنية والذي بدورة سوف يودي الى تحسن الاوضاع المعيشية للسكان.

■ المجلة: يعد مختبر مصفاة عدن ذو سمعة ومهنية ومصداقية عالية في السوق وهو الفاحص للمشتقات النفطية. كيف تم ادخال مشتقات الى السوق غير مطابقة للمواصفات.

■ المهندس أحمد: مختبر المصفاة كما ذكرتم يمتلك طاقم عالي التأهيل ومصداقية معتمدة من قبل جميع

الشركات العالمية الذي تتعامل مع المصفاة اما بالنسبة للمشتقات النفطية الموجودة في السوق والغير مطابقة للمواصفات نحب ان نوضح بان المصفاة مسؤولة فقط عن المشتقات النفطية الذي تخرج من خزاناتها وللأسف في الفترة الاخيرة يقوم ضعفاء النفوس بتهريب المشتقات النفطية الغير مطابقة للمواصفات والكل يعرف بان استخدام هذه المشتقات يودي الى حدوث اضرار بالسيارات والمعدات ومحطات الكهرباء والاسواء من ذلك بعض المشتقات النفطية تحتوي على مواد سامة تلحق اضرار كبيرة بالبشر والبيئة.

المصفاة رفعت عدة مذكرات للجهات المعنية طالبت بوقف تهريب المشتقات النفطية ووضحت اضرار عمليات التهريب على الجانب الاقتصادي والصحي والبيئي.

■ المجلة: كثر الحديث حول محطة كهرباء مصفاة عدن فنرجو شاكرين ازالت اللبس بإعطاء القراء والمهتمين الصورة الحقيقية حول المحطة واسباب تأخر انجازها.

■ المهندس أحمد: البعض يعتقد بانها محطة كهرباء عادية لذلك يستغربون عن تأخر إنجازها، واحب ان اوضح بان محطة كهرباء المصفاة تسمى محطة الطاقة لأنها لا تنتج كهرباء فقط، بل تمون المصفاة بحاجاتها من الكهرباء والمنافع الاخرى كالبخار والهواء المضغوط ومياه التبريد ومياه مكافحة الحرائق وغيرها من المنافع ويتم توليد الكهرباء عبر ثلاثة مولدات توربينية قدرة كل منها 7.5 ميجاوات كما تحتوي المحطة على اربع وحدات لتحلية مياه البحر لإنتاج الماء المقطر بطاقة انتاجية 5600 جالون في الساعة للوحدة لاستخدامه في توليد البخار، مشروع محطة الطاقة له موصفات خاصة لذلك فان بعض أساسات محطة الطاقة تقع على عمق اكثر من سته متر تحت سطح البحر، المحطة تحتوي على مضخات عملاقة تضخ حوالي سبعة مليون جالون في الساعة من مياه البحر لتبريد المنتجات النفطية وتحتوي المحطة ايضاً على التوربينات والمقطرات العملاقة وغيرها من المعدات.

المرحلة الاولى من المحطة شبة جاهزة ولم يتبقى منها الا التركيب والتشغيل وبتشغيلها سوف يتم تشغيل المصفاة. تعثر انجاز محطة الطاقة بسبب الحرب التي ادت الى توقف نشاط المصفاة بل تم سحب جميع انشطة المصفاة واصبحت المصفاة لا تحصل على اي ايرادات وهذا تسبب بعدم قدرة المصفاة على تسديد الاقساط المالية المستحقة للشركة المنفذة للمشروع لذلك توقف العمل في المشروع.

■ المجلة: ما هو المطلوب لإعادة تشغيل المحطة في اقرب وقت ممكن؟

■ المهندس أحمد: المطلوب لاستكمال بناء محطة الطاقة توفير حوالي خمسين مليون دولار وهذ جزء صغير من مستحقات المصفاة لدى الشركات والمؤسسات الحكومية ووزارة المالية.

■ المجلة: ماهي الرسالة التي تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية.

■ المهندس أحمد: أحب ان اوجه رسالة للقيادة السياسية أن المصفاة أكبر منشأة اقتصادية في اليمن واهتمامكم بتشغيل المصفاة يكون له عدد من الفوائد الإيجابية للاقتصاد والمجتمع اليمني. ومن شأنه أن يساعد في تقليل اعتماد اليمن على الوقود المستورد، وزيادة الإيرادات الحكومية، وخلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والحد من تدهور العملة الوطنية.

سيسمح إعادة نشاط المصفاة بإنتاج المزيد من الوقود الخاص بها. وهذا من شأنه أن يقلل من اعتماد اليمن على الوقود المستورد، الأمر الذي من شأنه أن يوفر أموال البلاد ويجعلها أقل عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

زيادة الإيرادات الحكومية: شركة مصفاة عدن هي شركة مملوكة للدولة، ومن شأن إعادة نشاطها أن يدر إيرادات للحكومة اليمنية. ويمكن استخدام هذه الإيرادات لتمويل الخدمات العامة الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم.

خلق فرص العمل: ستؤدي إعادة نشاط شركة مصفاة عدن إلى خلق فرص عمل في قطاع النفط والغاز، وكذلك في الصناعات ذات الصلة مثل النقل والبناء. ومن شأن ذلك أن يساعد في تعزيز الاقتصاد اليمني والحد من البطالة.

الاستثمار الأجنبي: ستتطلب عملية إعادة تأهيل شركة مصفاة عدن استثمارات كبيرة، والتي من المرجح أن تأتي من المستثمرين الأجانب. ومن شأن هذا الاستثمار الأجنبي أن يساعد في تعزيز الاقتصاد اليمني وخلق فرص العمل.

المجلة:في نهاية اللقاء اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام

عبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للاخ المهندس أحمد مسعد سعيد على سعة صدرة وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط فيه الاضواء على عدد من القضايا الهامة حول شركة مصافي عدن متمنيا له التوفيق في حياته وعمله.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739066110 +967 714598888 +967 711020620 +967 02-359155 +967 02-356834

+967 770640001 +967 737894455 +967 770640005 info@taibataden.com

اليمن – يافع – سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET

www.taibataden.com

طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT

TaibatAdenTrading

تحليل أسعار الصرف لشهر سبتمبر 2023م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

أولا: تحليل حركة أسعار الصرف في محافظة عدن:

استمر ارتفاع الأسعار في العملات الاجنبية كما هو موضح بالجدول رقم (1) اذ لوحظ الارتفاع خلال الثلث الأول من الشهر فقد استقر بحدود ال 388 ريال يمني/ الريال السعودي، وانخفض بالثالث الثاني من الشهر نفسه بحدود الـ377 ريال يمني/ الريال السعودي، وعاود الارتفاع مجدد في الثالث الأخير من الشهر ذاته بحدود الـ382 ريال يمني/الريال السعودي. فقد بلغ المتوسط الشهري له بحوالي 383 ريال يمني / الريال السعودي.

قابل ذلك ارتفاع في أسعار الصرف للريال اليمني/ الدولار بحدود ال 1472 ريال يمني/ الدولار في الثلث الأول من الشهر، وعقبها الانخفاض بالثلث الثاني من الشهر بحوالي 1445 ريال يمني/ الدولار، ولم يستمر كثيرا اذ ارتفع الثلث الأخير لها بحدود ال 1445 ريال يمني / الدولار. بلغ بمتوسطها الشهري 1452 ريال يمني/ الدولار.

ثانيا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

مثل المعتاد عليه فقد بلغت الفجوة بين المحافظتين اعلاها بنسبة 179% خلال شهر سبتمبر في تاريخ 11 سبتمبر وبلغ ادنها في تاريخ 19 سبتمبر بنسبة 170%.

وهذا من اهم الأسباب في زياده عموله الحوالات ونقل السلع والبضائع بين المحافظتين.

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر سبتمبر لعام 2023م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01 -سبتمبر	386	388	1460	1470	140.3	140.4	528	530
02 -سبتمبر	386	388	1460	1470	140.3	140.4	528	530
03 -سبتمبر	383	386	1448	1464	140.3	140.4	528	530
04 -سبتمبر	384	386	1453	1465	140.3	140.4	528	530
05 -سبتمبر	385	387	1457	1468	140.3	140.5	528	530
06 -سبتمبر	385	387	1455	1462	140.3	140.5	528	529.5
07 -سبتمبر	386.5	387.5	1460	1468	140.3	140.3	528	529.5
08 -سبتمبر	385	387	1457	1468	140.3	140.5	528	529.5
09 -سبتمبر	386	387	1461	1468	140.3	140.5	528	530
10 -سبتمبر	387	388	1464	1472	140.3	140.5	528	530
11 -سبتمبر	388	389.5	1468	1478	140.3	140.5	528.5	529.5
12 -سبتمبر	387	389	1465	1476	140.3	140.5	528.5	529.5
13 -سبتمبر	387	388	1462	1470	140.3	140.5	528.5	529.5
14 -سبتمبر	382	385	1443	1455	140	140.3	527.5	529
15 -سبتمبر	375	377	1417	1428	140	140.3	527.5	529
16 -سبتمبر	375	378	1419	1434	139.3	139.8	524.5	527.5
17 -سبتمبر	377	379	1425	1436	139.3	139.8	524.5	527.5
18 -سبتمبر	377	378	1425	1432	139.3	139.8	524.5	527.5
19 -سبتمبر	375	376	1417	1425	139.5	140	526	528
20 -سبتمبر	378	381	1430	1445	139	139.8	524	527
21 -سبتمبر	376	378.5	1423	1436	138.5	139.5	522	526
22 -سبتمبر	376	378.5	1423	1436	138.5	139.5	522	526
23 -سبتمبر	377	378	1430	1434	138.5	139.5	522	526
24 -سبتمبر	378.5	380	1430	1442	139.3	139.8	524	526
25 -سبتمبر	378.5	379.5	1432	1440	138.5	139	522	524
26 -سبتمبر	379.5	381	1436	1445	138.5	139	522	524
27 -سبتمبر	380.3	381	1437	1443	138.5	139.2	523	526
28 -سبتمبر	379.5	381	1436	1445	138.5	139	522	524
29 -سبتمبر	379.5	381	1436	1445	138.5	139	522	524
30 -سبتمبر	379.5	381	1436	1445	138.5	139	522	524
المصدر	twitter.com/Boqash							

الشكل رقم (١) الموضح للفجوه بين محافظة عدن / محافظة صنعاء

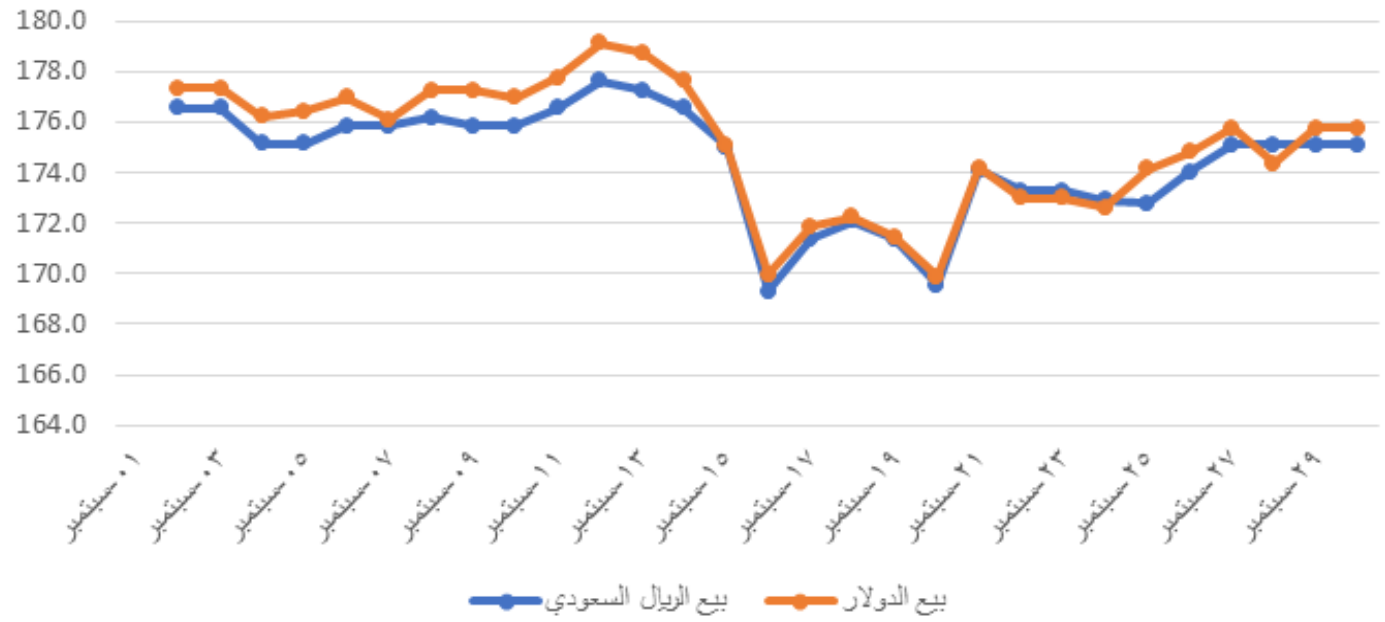

ثالثا: حركة أسعار المزاد خلال شهر سبتمبر:

انعقدت 4 مزادات خلال الشهر بقيمة مزاد معلن 30 مليون دولار تأرجح سعر الارساء فيها بين ادناها 1408 ريال يمني / الدولار بتاريخ 27 سبتمبر واعلاها 1425 ريال يمني/ الدولار بتاريخ 12 سبتمبر، كما تأرجحت نسبة التغطية بين (70% الى 94%). بلغ المبلغ المقبول منها 101 مليون دولار بما يعادل 143 مليار ريال يمني.

رابعا: حركة بيع السندات الحكومية لشهر سبتمبر 2023م:

لجات الحكومة الى بيع السندات الحكومية لعدة أسباب / بما في ذلك:

1. تمويل العجز المالي: قد تحتاج الحكومة الى جمع الأموال لتمويل العجز في ميزانيتها، والذي يحدث عندما تكون نفقات الحكومة اعلى من إيراداتها بيع السندات الحكومية يسمح للحكومة بجمع الأموال من

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر سبتمبر لعام 2023م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(33/2023)	05 سبتمبر	1450	1417	1417	30,000,000	20,852,000	29,547,284,000	70%	100%
(34/2023)	12 سبتمبر	1469	1425	1425	30,000,000	28,185,000	40,163,625,000	94%	100%
(35/2023)	19 سبتمبر	1429	1393	1393	30,000,000	25,528,000	35,560,504,000	85%	100%
(36/2023)	27 سبتمبر	1437	1408	1408	30,000,000	26,536,000	37,362,688,000	88%	100%

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

المستثمرين واستخدامها لتمويل النفقات الحكومية.

2. تمويل المشاريع الحكومية: قد تحتاج الحكومة الى تمويل مشاريع كبيره مثل بناء البنية التحتية، تحسين الخدمات العامة، او دعم القطاعات الحيوية في الاقتصاد، بيع السندات الحكومية يوفر للحكومة وسيلة لجمع الأموال لتمويل هذه المشاريع.

3. سد الفجوة في التمويل الحكومي: في بعض الأحيان قد تواجه الحكومة ضغوطا مالية غير متوقعه نتيجة لازمات اقتصادية او طوارئ طبيعية او احداث غير متوقعه بيع السندات الحكومية يوفر للحكومة إمكانية سريعة لجمع الأموال لسد هذه الفجوة في التمويل. وهذا اعتقد هو السبب المناسب لبيع السندات الحكومية في اليمن حاليا.

4. تنظيم السوق المالية: بيع السندات الحكومية يساهم في توفير أدوات استثمارية امنة للمستثمرين وهذا يعزز الثقة في السوق المالية، ويساعد في تنظيمها وتوجيه التدفقات المالية.

كما نلاحظ من الجدول رقم 3 ان الحكومة قد بدأت ببيع السندات الحكومية في سبتمبر 2023م عن طريق عرض مبلغ 20 مليار ريال بنسبة عائد بلغت 18% بهدف الحد من العرض النقدي وتوفير السيولة للحكومة لتمويل نفقاتها ولكن نلاحظ ان الاقبال عليها لم يكن قويا بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة عليها حيث بلغت الكمية التي تم بيعها (5.7) مليار فقط وبنسبة (28.5%) من المبلغ المعروض ويعود السبب في ذلك الى عدم استقرار سعر الصرف واستمرار تدهور القيمة الشرائية.

بحيث من المعروف ان الهدف من الاستثمار في السندات الحكومية هو المحافظة على قيمة الثروه وتحقيق عائد ثابت للمستثمر ناتج عن سعر الفائده الثابتة.

ولكن نظرا لان اجال السندات الحكومية طويلة الاجل ومع الخوف لدى المستثمرين من انهيار قيمة العملة الوطنية وتدهور قيمة الثروه جعلهم يجمحون من التوجة للاستثمار في سندات الحكومة ومن اجل انتعاش وتحسين الاستثمار في السندات الحكومية فان على الحكومة اليمنية تتبع إجراءات وسياسات تعمل على تحقيق استقرار في سعر الصرف وتحسين القوه الشرائية للعملة الوطنية حيث ان هناك سيولة متراكمة لدى شركات الصرافة والبنوك ورجال الاعمال وتعتبر السندات الحكومية ملاذ مخاطر امن ومربح ومصدر استثمار دات مخاطر متدنية يجذب المستثمرين ولكنة مشروط ومتلازم مع ثبات سعر الصرف والقوه الشرائية للنقود.

جدول رقم (3) رصد عمليات المزادات لبيع سندات الخزينة لشهرسبتمبر لعام 2023م

رقم المزاد	التاريخ	اعلى نسبة عائد	ادنى نسبة عائد	متوسط معدل العائد	قيمة المزاد المعلن عنه بالريال	قيمة العطاءات المقدمة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(1/2023)	19 سبتمبر	18%	16.75%	17.70%	20,000,000,000	5,700,000,000	28.5%	100%

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تطورات اقتصادية

الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي ونفي الإنسانية

أ.د./ محمد الميتمي

■ لم تعرف البشرية يوما مثل هذا القدر من الخوف والهلع وعدم اليقين بالمستقبل كما تشهده الآن، حيث يعاني ستة من كل سبعة أشخاص يسكنون كوكب الأرض اليوم من الشعور بعدم الأمان طبقا لتقرير البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في فبراير من عام 2022م. لقد عنونت الأمم المتحدة تقريرها عن التنمية البشرية في العالم لعام 2022م بما يلي 'زمن اللايقين وحياة بلا استقرار".

إنه عنوان يقرع جرس الإنذار اُستهِلّ بعبارة تقول 'عالمنا اليوم تحدق به المخاوف" وهو ما يرمز بكثافة إلى خوف البشرية في حقبة الأنثروبوسين وطغيان التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي تجاه المستقبل. هناك شعور مقلق ومتنامي إلى حد الكئابة بأن ما كان يتوفر للبشرية قبل قرون قليلة من سيطرتهم على حياتهم آخذ اليوم في التلاشي. فيما نحن نعيش الآن حقبة أصبح فيها قلة من البشر — من دون ضابط ولا رادع — هم المحرك الرئيسي للتغير العالمي البيئي منه والبيولوجي والتكنولوجي، الاجتماعي منه والاقتصادي. وكلما توغلنا في العمق والنطاق لهذه الحقبة كلما شهدنا مزيدا من اللايقين وعدم الاستقرار وكأن الأرض تميد من تحت أقدامنا.

قبل نحو ثلاثة عقود، وتحديدا في سبتمبر من عام 1995م اجتمع ثلة من أثرى أثرياء العالم مع حفنة من السياسيين الذين تربعوا على منصة قيادة العالم أمثال ميخائيل جورباتشوف وجورج بوش وجورج شولتس وزبيجنو بريجينسكي في فندق فيرمونت الفاخر الذي يقف على مرتفعات نوب هيل في وسط مدينة سان فرانسيسكو ومعهم نخبة من الميسرين الاكاديميين يناقشوا خطر تزايد أعداد سكان الأرض بمعدلات يفوق طاقتها على التحمل والسبل الكفيلة بمواجهة 'القنبلة السكانية" التي يمكن أن تنفجر في وجه الجميع وتقضي على كافة أشكال الحياة على الأرض كما يزعمون.

في الاجتماع المذكور سأل مدير الجلسة البروفيسور روستم روي من جامعة بنسيلفانيا جون جيج مدير شركة الكمبيوتر الأمريكية العملاقة ميكروسيستمز (Microsystems) بصفته أحد المشاركين: كم لديك الآن ياجون من الموظفين العاملين في شركتك، وكم تحتاج منهم فعلا في المستقبل القريب لأداء نفس المهام بنفس الإنتاجية والكفاءة؟ فرد عليه هذا الأخير قائلا لديّ الآن 16000 موظف ومعظم هؤلاء لا حاجة لي بهم بعد اليوم ويمكنني الاستغناء عنهم فيما عدى قلة ضئيلة منهم لا يتجاوزون أصابع اليدين.

ولإظهار تلك النخبة المحظوظة المجتمعة في قاعة فيرمونت الفاخرة بصفات الرحمة وسمو الأخلاق والمنطق العقلاني فيما هم يتأهبون لحبك التبريرات طبقا للمنطوق المالتوسي والنزعة الأنانية الشرهة في الخلاص من فائض السكان غير المرغوب فيهم والمقدر بثلاثة أرباع سكان العالم لتركيز مزيد من الثروة والسلطة في أيديهم صكّ زبيجنو

مصطلح الحلمة المسلية (Tit-ty-tainment) كناية عن رأفة مزعومة بكوكب الأرض مجبولة من كلمتين أنجليزيتين (Tits) الحلمة و (entertainment) التسلي. وهي إشارة إلى مركب ممزوج من التسلية المخدرة والمعونات الغذائية الفائضة عن حاجة السوق والمكدسة في مخازنهم لإبقائهم مؤقتا على قيد الحياة حتى يأتي دور قواعد الضبط الإيجابي التي صاغها ثوماس مالتوس في نظريته للسكان فتتولى عملها في التخلص منهم.

وضع القس ثوماس مالتوس في نظريته للسكان التي نشرها عام 1798م قاعدتين في مواجهة معضلة سكانية مخيفة تتجاوز فيها الأفواه ملاعق الطعام بحسب تعبير بوشهلز وهو تعبير عن فرضيته بأن السكان يتكاثرون بمتوالية هندسية مقابل متوالية حسابية لنمو الغذاء والموارد الضرورية الأخرى لحياة الإنسان. أطلق على الأولى قواعد الضبط الإيجابي والثانية قواعد الضبط الوقائي وكلاهما قاعدتان تكبحان جموح نمو السكان الذي يتخطى نمو الموارد الاقتصادية. تتكون قواعد الضبط الإيجابي من موانع تلقائية تولدها بدرجة أساسية قوى الطبيعة الأم ورذائل أنظمة الحكم الفاسدة والشريرة من شأنها زيادة معدل الوفيات. فالحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض الطبيعية وتلك المصنعة معمليا هي أمضى أسلحة الطبيعة ورذائل البشر "لتحرير الأرض من فائض السكان". أما قواعد الضبط الوقائي فتتمثل في تلك الكوابح العقلانية التي من شأنها تخفيض معدل المواليد عبر تأخير سن الزواج ورفع مستوى معيشة السكان وتعليمهم وتثقيفهم وتوسيع نطاق ونوعية مشاركتهم المهنية والوظيفية، وتصميم برامج لتخطيط الأسرة. كما ظهرت لاحقا عدة نظريات موازية تناقش علاقة الاختلال بين الموارد والسكان من أبرزها نظرية الحد الأمثل للسكان (Optimum Popu-lation) كان أبرز روادها آدم سميت، ألكسندر كارسندرز وآلفرد سوفي. غير أن نظرية مالتوس ومثيلاتها أثبتت للجميع عبر قرون لاحقة من تطور القوى الإنتاج خطأها وضلالها، فيما عدى قلة قليلة من المالتوسيين الجدد الذين مازالوا يبحثون عن ذرائع للخلاص مما يسمونه بفائض السكان.

كتاب فخ العولمة الذي صدرت طبعته الأولى بالألمانية في برلين عام 1996 يجمل فيه كاتباه مخاوفهما من رقمنة الحياة وطغيان الذكاء الاصطناعي على حياة الانسان بما يفضي إلى نفي الوجود البشري الذي تقوده كبرى الشركات العالمية في مسعاها لخفض التكاليف ومراكمة مزيدا من الأرباح والثروة والسلطة. فقد تنبأ الكاتبان أنه في القرن الواحد والعشرين سيكون هناك 20% فقط من سكان العالم الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام. أما الباقون فيمثلون السكان الفائضون عن الحاجة الذين لا يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات والإغاثة الإنسانية لينتهي بهم المطاف في (مقالب قمامة التأريخ). ليست تلك مجرد افتراضات أو أوهام، بل حقائق تسندها المعطيات الإحصائية والوقائع من كافة قارات العالم.

ولحظة صدور كتاب فخ العولمة كان هناك 358 ملياردير يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان المعمورة إي ما يزيد عن نصف سكان الأرض في منتصف تسعينات القرن الماضي الذي نُصنّفهم بمليارات القاع من البشر بحسب تعبير باول كولييه. كما أن مجموعة دول العشرين الأغنى في العالم كانت تستحوذ على 85% من الناتج الإجمالي العالمي وعلى 84% من التجارة العالمية ويمتلك سكانها 85% من مجموع مدخرات العالم. هذه النسب حتما قد تغيرت اليوم بشكل أكثر سوءً ودرامية. واليوم يبلغ عدد سكان الأرض نحو 8 مليار إنسان وهو يساوي عشرة أضعاف تعداد سكانها قبل 270 عاما، مع بداية بزوغ فجر الرأسمالية الصناعية عام 1750م. ذلك يعني أن المتوسط السنوي لمعدل نمو السكان خلال الفترة المذكورة لم يتعدّ 0.8٪. بيد أن تطور قوى الإنتاج التي أحدثها الإنسان وما رافق ذلك من تطور هائل في التقانة والتكنولوجيا قد دحض فرضيات مالتوس وأحال على نظريته التراب. إذ ارتفعت قيمة الناتج الإجمالي العالمي إلى أكثر من 100 تريليون دولار بنهاية عام 2022، اي أنه تضاعف بنحو 225 مرة عما كانت عليه قيمته عام 1750م، بمتوسط معدل نمو سنوي يزيد عن 2٪ مقابل 0.8٪ لنمو السكان. على الرغم من كل هذه الزيادة الهائلة في الثروة العالمية بمقدار يزيد بنحو 22.5 ضعفا عن معدل زيادة سكان الأرض خلال نفس الفترة فإن الجانب المظلم من تنبؤات مالتوس قد تحققت حيث الفقر والحروب والمجاعات والأوبئة والامراض التي تحصد حياة عشرات الملايين من البشر وتشرد مئات الملايين منهم من ملاذاتهم الآمنة تنتشر على نطاق واسع في كل أرجاء كوكب الارض وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن ما يحدث من هذه الكوارث في الواقع

ليس إلا بفعل الاختلالات الحادة بين نمو قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وهو ما وسع فجوة الثروة والتنمية بين سكان العالم على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري على حد سواء. يكفي للدلالة على سوء توزيع الثروة بين سكان العالم الإشارة إلى أن عشرة أشخاص فقط من أثرى أثرياء العالم بلغ قيمة ثروتهم بنهاية عام 2022 مبلغا وقدره 1174 مليار دولار وهو مبلغ يفوق ثروة 700 مليون شخص من سكان (البلدان النامية). وطبقا لآخر تقرير نشرته منظمة أوكسفام البريطانية يقول فيه إن نسبة 1٪ من أغنى أثرياء العالم استحوذ خلال العامين الماضيين على ما يقرب من ضعف ما يمتلكه باقي سكان الأرض. وجاء في التقرير الذي يحمل عنوان 'البقاء للأغنى" أن هذه النسبة الضئيلة من سكان الأرض استحوذت في عام 2020م على ثلثي ثروة سكان الارض بمبلغ وقدره 42 تريليون دولار. وهذا يؤكد مقولة المهاتما غاندي الذي يقول فيها ' تُقدّم الأرض ما يكفي لتلبية حاجات كافة البشر، ولكن ليس بما يكفي لتلبية جشع كافة البشر".

سبق للفيلسوف الألماني كارل ماركس أن حاجج مفكري عصره بأن أكبر خطر يتهدد النظم الاجتماعية والسياسية ليس بالضرورة عدم المساواة فحسب، ولكن أيضا عملية تغريب الكائن الإنساني بحيث يتم فيه سلخ العامل كإنسان عن عملية الإنتاج. ولم يكتف هذا النظام الاقتصادي بالحفاظ على هذه المستويات من التغريب، بل مع تطوره ودخوله مراحل متطورة من العولمة المحتومة أضاف شكلا جديدا وعميقا من الاغتراب الجغرافي والثقافي، الأخلاقي والفصل المادي بين أولئك الذين يتربعون في القمة وأولئك الذين يقبعون في القاع.

ليس من قبيل المصادفة أن يتم تداول فيديو شهادة الاستماع في منظمة العدل الدولية (International Tribunal for Natural Justice) في وسائل التواصل الاجتماعي في نوفمبر عام 2019م الذي شكل صدمة للكثيرين في جميع أصقاع الأرض. يتلخص محتوى هذا الفيديو بدعوة بعض من أثرياء العالم للتخلص من 3 مليارات من البشر بوصفهم عالة وعبئا على كوكب الأرض بالرغم من تشكيك كبريات الصحف العالمية بالشاهد وشهادته. ولكن كما يقول المثل 'لا دخان من دون نار".

يبرهن جوزيف ستيجلتز الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001م في كتابه القيم بعنوان 'ثمن اللامساواة" أن معظم الدخل عند القمة يعود إلى الريع الذي ينقل الثروة من القاع والوسط إلى القمة مما شوّه السوق لمصلحة البعض على حساب البعض الآخر. ويضيف أن النظام الاقتصادي الذي لا تعود فوائده على غالبية المجتمع هو نظام فاشل. يشاطره هذا الرأي كبار الاقتصاديين في العالم أمثال آمارتيا سن، جفري ساكس، باول كروجمان، باول كولييه، وباتريك دينين وآخرون كثر.

وعلى خلفية اللايقين وعدم الاستقرار مما يخبئه المستقبل لدى من يتمتعون بالثروة والسلطة والنفوذ، بالامتيازات والوسائل اللامحدودة لحماية أنفسهم حماية خاصة مبالغ في أمرها يسعون لتحويل عبء هذه الحقبة الزمنية الحرجة على مليارات القاع. ولا يقتصر الأمر — كما يقول تقرير التنمية البشرية — على أن 'الأعاصير تزداد ضخامة وفتكا بفعل تأثير البشر على البيئة، بل يبدو كما لو أن مساراتها المُدمِّرة تُوجّه عمداً بفعل خياراتنا الاجتماعية نحو الفئات الأكثر هشاشة بيننا".

إن عالماً مجرداً من المثل والأخلاق يتسم بعولمة الحياة ورقمنتها والتنافس الاقتصادي الشرس طبقا لقوانين السوق يفرز بلا رحمة ولا شفقة خاسرين كثر وأقلية رابحة ، أنها حقبة عار الجوع كما أطلق عليها (ديفيد ريف). الربح فقط هو ما تمجده السوق وتهتم به، والإنسان من وجهة نظر السوق ليس أكثر من مجرد مستهلك للسلعة وعامل من عوامل إنتاجها، فإن لم يقدر على الدفع أو يعجز عن العمل فعليه أن يتنحى عن الطريق نحو مصير مجهول. وقد علّق باول ساموليسن الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد على ذلك بالقول 'السوق يقظة بشأن الكفاءة عمياء تجاه العدالة". ان ترتيبات السوق هذه قد دحرت السياقات الأخلاقية والاجتماعية، الدينية والثقافية خارج النظام الاجتماعي ومنعت من إدراك تغليب الكفاءة الاقتصادية على حساب العدالة الاجتماعية، مما يقود في الخاتمة وبعنف إلى ضرب النظام الاجتماعي وسحق الأسرة والمجتمع. تكثر الوعود الواهمة والمظلِّلة في الأدبيات الاقتصادية بتحقيق الرفاه والرخاء الاقتصادي والاجتماعي للجميع والسيطرة على قوانين الطبيعة وتسخيرها لمصلحة الإنسان وتزداد قائمة المنشورات وتتسع التي تروج للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية من دون ضوابط ولا قواعد، فيما تعمل التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي ذاتها اليوم عن وعي وعمد على تحويل البشر عبيدا للآلة ولقلة مختارة وتسرّح الملايين من أعمالهم.

| نقلا عن صحيفة 'العرب"

الهروب... إلى الأمام

د. علي عبدالكريم

■ شهدت قمة العشرين التي عقدت مؤخرا بالعاصمة الهندية نيو دلهي علامات انبثاق عالم جديد محاولا الازاحة عن كاهله ما يثقله من قيود وعراقيل هي عائدة بالطبع للخلل المتراكم ببنيتها الاقتصادية والسياسية خللا أنتج علاقات غير سوية بين دول الشمال الأغنى ودول الجنوب الأغنى.. الافقر، حيث تركت هذه الدول مرتعا للفقر المستدام نتاج مشاكل الاستعمار المنتج ضمن مفاعيل اخرى لعوامل التخلف مما جعلها مجرد. اسواق للاستهلاك.. ومصدرا رخيصا للمواد الخام الأولية.. مواد وسلع ذات أهمية قصوى كالنفط والغاز وغيرهما لكنها للأسف وعمدا ظلت قابعة تحت سيطرة الاحتكارات الغربية.. تمددا من مرحلة تواجد النفوذ الاستعماري المباشر إلى مرحلة.. الاستعمار الداخلي أو الناعم عبر السيطرة على مقاليد الأمور عبر مفاهيم المقرطة، وحقوق الإنسان.. وتخليق صراعات داخلية تعقد حسابات السياسة المستقلة وطنيا وتضيع ضمن فبركة مقصودة تصعيد عناوين لملفات ثانوية تجذب الانتباه بعيدا عن ولوج ميادين تنموية حقيقية متعددة ذات جدوى اقتصادية تمكن من الخروج من كهف.. التخلف الاقتصادي.. وسياج الاحتباس... داخل الأواني المستطرقة لهيمنة وسيطرة راس المال الأجنبي.. المغذي.. للصراعات الجانبية. التي تستنفذ الموارد. والنتيجة تستفيد منه عناصر التغول.... الغربي الرأسمالي

هذه المقدمة كانت ضرورية ونحن نحاول فهم فهلوة الحاوي الأمريكي الرئيس بايدن الذي حل ضيفا ثقيلا على المؤتمر وهو المسكون بهواجسه الانتخابية الداخلية وبحملات إزاحته عن منصبه من قبل منافسيه واعتقادا منه بأن غياب الدب الروسي والتنين الصيني سيجعلان منه قائدا لأوركسترا مائدة فرسان معركة قادتها دول مجموعة العشرين الاقربون للمولى الأمريكي. هكذا كان عقله الباطن يحدثه خاصة وقد أتى متباهيا

وقد اجج عبر آلية الرأسمالية المتحفز دوما للحروب يشعلها هنا او هناك من ساحات العالم معتقدا تماما كرأسمالي عتيد بأن سلاح الرأسمالية المنتصرة دوما هو آلية الحروب وتأجيجها بشكل أو بآخر ومن جانب آخر وكما يقول الخبير الاقتصادي الهندي راغورام غ.راجان.. لدى البنك الدولي في كتابه الضخم خطوط الصدع.. كيف لا تزال الشروخ المستترة تهدد الاقتصاد العالمي..

إذ أنها إلى جانب إشعال الحروب عاشت على تدفيع العالم نتائج تلك الحروب ولم يدر بخلد المارشال الأمريكي أن العلم قد فهم واستوعب على نحو متزايد لجوء امريكا لإصدار المزيد من الدين لتمويل عجزها الدائم وبشكل متعمد هذه الإشكالية تناساها بايدن عمدا كما تناسى العديد من أولويات التفاهم الدولي الباحث عن تفاهمات لإطفاء الحروب تناسى الضرورات المطلوبة لمعالجة قضايا الفقر قضايا الاحتباس الحراري قافزا بشكل متعمد استعراضي على كافة القضايا ذات البعد الإنساني الحقيقي... أتى متهورا قافزا على قضايا ومصالح شعوب العالم أتى مهرولا بطريقة الكابوى ليجلب الأنظار لمشروعه الفلهلوي لتجارة علي بابا بين الهند والخليج ثم منطقة الشرق الأوسط وصولا لأسواق أوروبا صحيح مشروع عملاق سيبنى ويشيد على أكتاف ضحايا كثر كانوا مستهدفين بالخفاء.. والعلن في الاضابير السرية.. لهذا المشروع المدعوم صهيونيا.. مشروع طريق الحرير الجديد الموقع عليه من قبل العربية السعودية والهند ودول اخرى والمدعوم.. أمريكيا بشده حاملا في طياته اهدافا أساسية منها:

1. محاصرة طريق الحرير ...الحزام والطريق الذي ستبدأ انوار افاعيله خلال العام القادم وهو امر يقلق بل يزعج امريكا كثيرا.. اذن محاصرة وعرقلة هذا المشروع مسألة لا حياد فيها أمريكيا.... وثانيا لا تنظر امريكا بعين عدم الرضا.. لدور الصين الفعال في محاصرة وتسوية الخلافات الإيرانية السعودية بل تراه ترى ذلك اقتحاما وتهديدا لمعبد تعودت المنطقة على إدارة ملفات الصراعات وفق الطقوس الامريكية محققا اولا واولا أمن ومصالح إسرائيل.. لذا تفكر الإدارة الأمريكية ثالثا عبر مشروع طريق الهند الخليج لإحداث كل ما يمكنه أن يشل اي شكل من أشكال التعاون خارج المنظور الأمريكي يقود ويؤدي لتبريد الصراعات بمنطقة الخليج والشرق الأوسط عموما ومنعا لتنامي النفوذ الصيني الروسي في منطقة الشرق الأوسط مصلحة وأمن إسرائيل هو الاساس بالطبع الأمريكي لم يكن على وفاق مع توجهات الخليج النفطية مؤخرا لم يكن على وفاق مع السياسات المستقلة التي باتت السعودية والإمارات تنتهجما الدولتان في قضايا تسعير وتصدير النفط تناقضا مع الموقف الأمريكي ...امريكا على تضاد مع مبدأ أوبك بلس امريكا مع الحصار، وتضييق الخناق على روسيا اولا وإيران والصين ثانيا لذا قدمت هذا المشروع كرشوة اذ ان أمريكا.. هي اخر المستفيدين كما قال الرئيس بوتين هي فقط تستفيد متى خلقت عوائق أمام كل من الصين وإيران وروسيا ما يهمها أكثر خلق منافع جمة لدولة الاحتلال عبر ربط موانئ فلسطين المحتلة بالطرق البحرية والبرية عبر السكك الحديد إلى عبر أراضي فلسطين المحتلة وعلى حساب ومصالح مصر وسوريا والأردن ولبنان

لكن القراءة الأمريكية للأمور لها خطوط طول وعرض اخرى اخر ما تفكر فيه مصالح العالم نهج جعل امريكا عظيمة اولا ومجددا هو المهيمن لم يدر بخلد بايدن المسكون.... كما أشرنا بهواجسه الداخلية واستحقاقات انتخابية قادمة لم يدر بخلده أن الرياح لا تأتي دوما بما تشتهي السفن خاصة أن كانت سفن غازية إذ لم يعد الوقت يعمل لصالح امريكا نعم هي لا تزال الاقوى عسكريا تهيمن من خلال دولارها العاجز وتضخمها الجامح على رقاب شعوب وبلدان لم تعد تستهوي جبرا السجن داخل دوامة هذه اللعبة التي طالت..

انتهى زمن التوجيه بالريموت كنترول تبدد عرش البترودولار السعودية باتت تقول لا أسعار الطاقة تحققها معايير غير أمريكية بات العالم يبحث عن تعادلية جديدة... فهذا بيان قمة العشرين وبغياب روسيا والصين كان حريصا وتوخى مصلحة السلم العالمي ولم يصدر بيانا يدين روسيا في

عمليتها الخاصة بأوكرانيا كما كان يرغب ساكن البيت الأبيض دعك من زيلينسكي مجرد لعبة.... كان بيانا صادما للأمريكان النظرة الأحادية بعيون أمريكية غربية ضاغطة مالها الزوال هناك عالم جديد يتشكل باتت قوى صاعدة تصنعه وتهي لخارطة جيوسياسية ذات علاقات دولية جديدة تحقق مصالح الجميع شركاء لا اتباع نعم.... سيكون مطلوبا مسافة من الزمن لكن خطوات البريكس مستوعبة تماما متطلبات افاق واقع عالمي تسوده علاقات.. التكافؤ وليس الاخضاع والتبعية لذا سيكون البريكس عنوانا للأمام يسير على هدى وقع فلسفته الجديدة حيث كانت الحلة التي تم ارتداؤها في نيودلهي ليس لباس اليانكي الأمريكي على حساب الهندي، الاحمر الأمريكي.... ولكن كان للساري الهندي حضوره وكل التمنيات ان ينجح العقال العربي استيعاب اين تكمن مصالح عالم عربي زاخر بالإمكانات تمزقه الصراعات التي لا تغيب عنها الولايات المتحدة ونحن أصحاب المصلحة العليا عربيا مطالبون بخلق كيان عربي يقوم توازيا مع كيانات أخرى يجري فرضها على منطقتنا العربية ممثلة بالكيان الصهيوني والنفوذ الإيراني والتمدد التركي على حساب قوة عربية يعمل لها حساب...تلك مسألة في غاية الأهمية لكن كيف تقرأ أمر نتركه للعقل العربي الفاعل نخوض غماره مع أخريين.... نعود إلى موضوع تجارة علي بابا الأمريكي الهندي الخليجي ال.. ال. حتى نهاية السطر ماذا يقول العالم.

كما قال الرئيس بوتين مشروع طريق الهند الخليج مهم للعالم يهدف لخدمة أغراض مستقبلية للعالم والكل سيستفيد حتى مصر لأنها تدرك ما يحيط بها مخاطر مستقبلية استعدت لها لذا لن تتضرر كثيرا أما الصين فتعرف كيف تضع أقدامها على عتبات..... عالم جديد باتت مع قوى أخرى تمسك وتملك العديد من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية وعناصر المنافسة كافة داخل جغرافيا اليابسة أو محيطات البحار أو عبر دروب الفضاء لم يعد العالم حبيس اقفاص فاسكو دي جاما وسفن ابحار كولمبوسي

...هناك عالم جديد يريد الخروج من دومة لعبة الدولار والعيش على افقار العالم عبر تصدير العجز والتضخم وهرجلات أسعار الفائدة ودورات وفقاعات الأسواق بأسمائها التي دفع العالم اثمانا باهظة كان لها ضحية وكان لعبة يديرها جلاد لاس فيجاس وغيرها من عواصم تدوير لعبة الاحتياطيات.

سيمضي طريقا الحرير والحزام والطريق كما تشاء مصالح العالم الجديد لا كما كانت مراكز قوى راس المال العالمي ونظام ما بعد بريتون وودز ومؤسساتهما فالعالم أن لم يكن كله فاغلبه يسعى لإنهاء تفرد هيمنة القطب الواحد نحو مزيد من نظام عالمي متعدد الأطراف تشارك في صياغة توجهاته على قدم المساواة دول العالم جميعا.

وتلك عناوين حملتها قمة بريكس جنوب افريقيا واستلهمت روحها مخرجات قمة ال جي تونتي..اي قمة العشرين بالهند وغدا ستعقد قمة السبعة والسبعين بكوبا تحت الحصار

العالم يسعى لآفاق لرحلة لعلاقات ووشائج إنسانية المحتوى تحقق مصالح الجميع سواء أتت عبر طريق الحزام والطريق أو اتت عبر طريق الهند الخليج إذ لم يعد مقبولا أن يكون البيت الأبيض هو جوجل العالم المسير تلك لعبة انتهت بات العالم يحضر للخروج من سجن الدولرة ومن سجن نظام السويفت المظلم إلى نظام تتم الان تهيئة إطلاق مفاعليه وأساليبه ومحتويات قوته وضماناته التي تعكس روح رحلة طالت من السجن المؤبد الذي ما أنتج غير العقوبات تلك التي تصدت لها روسيا وغيرها بحثا عن مخرج أأمن يتزامن مع وسيلة دفع يتوافق عليها سيخلقها العالم الجديد وفق آليات مدروسة، نعم سيتطلب.. الأمر وقتا لكن الأمر لم يعد مستحيلا ودلائل اقتصادية في موازين القوى باتت تدعم بقوة هذا الاتجاه الإنساني النبيل.

أما طريق الهند الجديد بطوله وتعقيداته الجيوسياسية واطوال مداه ومداخله ومخارجه برا وبحرا وسماءا وأنفاقا وسككا حديدية وما يترافق مع ذلك من كلف باهضه عند بدء دوران عجلة الحفر والشق والتنفيذ والوقوف على كم المصاعب الجيولوجية ناهيك عن متطلبات الضخ الاستثماري المطلوب بالمليارات ومن سيغطي ويضمن نجاحا منقطع النظير كما ترى القراءة الأمريكية الملعونة أن كانت عيونها واسنانها القاضمات تركزان على فوائض أموال الخليج فتلك مسألة أخرى على العرب فض ذلك اللغو واللغز الخطير

رؤية لتسخير مقومات النقل البحري لدعم التنمية الاقتصادية في اليمن

أ.د. محمد علي قحطان

■ من المعلوم بأن اليمن تتمتع بمقومات هائلة في مجال النقل البحري، غير مستغلة بقدر كاف.

ويظهر ذلك كونها تطل على مساحات واسعة جدا على ضفاف البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن.

كما تتمتع بامتلاك مئات الجزر البحرية الهامة ومنها الجزر المأهولة بالسكان، أهمها: جزيرة ميون، المطلة على مضيق باب المندب، جزيرة كمران وجزيرة سقطرة.

وتملك موانئ عديدة متنوعة، منها ما هو مفعل ويعمل حاليا بقدر بسيط من طاقته الكلية ومنها غير مفعل. ومن أهم الموانئ العاملة حاليا:

- في البحر الاحمر: موانئ الحديدة والمخا
- في البحر العربي وخليج عدن: المكلا، سقطرة، نشطون، الشحر، النشيمة وميناء عدن.

ويقابل هذه الموانئ الكثير من الموانئ الدولية النشطة، من أشهرها:

- في البحر الأحمر: موانئ جدة، جيبوتي، مصواع، خليج العقبة، السويس وبورت سودان.

- في البحر العربي: موانئ دبي وابو ظبي. وعمان.

وهناك الكثير من موانئ النقل التجاري والسياحي وموانئ الإنزال السمكي منتشرة على امتداد شواطئ البحرين الأحمر والعربي.

وأكثر من ذلك تعتبر موانئ اليمن همزة وصل بين دول جنوب وشرق آسيا وجميع الموانئ المطلة على البحرين الأحمر والعربي وصولا لقناة السويس فالبحر المتوسط وموانئ دول أوروبا.

كما تحتل الموانئ اليمنية أهمية بالغة للمشروع الصيني الدولي العملاق ((مشروع الحزام والطريق)). كونها تطل على واحد من أهم الممرات البحرية الدولية المارة عبر ((مضيق باب المندب)) والتي تتحكم بالمرور فيه جزيرة ميون اليمنية. كما أن باب

المندب باعتباره المنطقة الفاصلة بين البحر الأحمر والبحر العربي يوفر إمكانية كبيرة لمشروع عملاق لتوليد الطاقة الكهربائية بفعل ما تولده حركة المياه من بحر لآخر. وبالإضافة لكل تلك الميزات هناك مشروع جسر باب المندب جيبوتي بطول حوالي 28 كيلومتر والذي صمم لربط قارتي آسيا وأفريقيا بطريق بري من شأنه تخفيض حركة النقل لمستويات متدنية جدا من ناحية الوقت والتكلفة. ستمكن الطريق لكافة وسائل النقل الانتقال من قارة لآخر بزمن قياسي لا يتجاوز 30 دقيقة وبتكلفة بسيطة سواء في وسائل نقل الركاب أو الوسائل الأخرى المعدة لنقل السلع والتبادل التجاري بين أسواق كلا القارتين. حيث ان المشروع يتضمن وسائل نقل متطورة كالقطارات وايضا انشاء منطقتين صناعيتين في كلا طرفي الجسر : أحدهما في شواطئ باب المندب والمساحة الجغرافية الواسعة المرتبطة بشاطئ باب المندب على امتداد جهتي محافظتي تعز ولحج. الأمر الذي من شأنه توفير ملايين فرص العمل ونهوض اقتصادي سريع. إذ سيمكن الدول العربية وتحديدا اليمن وجيبوتي والدول المجاورة لها وكذا دول مجلس التعاون الخليجي من خلق مجالات واسعة للتكامل الاقتصادي وبالتالي نهوض وازدهار اقتصادي غير مسبوق لدول المنطقة.

وبناء على المعطيات السابقة نستطيع القول بأن اليمن فعلا لديها مقومات اقتصادية بالغة الأهمية لإحداث نهضة اقتصادية واجتماعية خلاقة وتنمية مستدامة. وذلك إذا تم استغلال ما لديها من موارد ومقومات اقتصادية ومنها تحديث وتطوير موانئها الدولية البحرية واستغلالها الاستغلال الأمثل وإزالة معوقات النقل التجاري البحري للبضائع وللأفراد، باعتبارها أرخص وسائل النقل الدولي المتاحة وتتمتع بميزات إضافية لتنشيط النقل الدولي والسياحة بين اليمن وبقية دول المنطقة ، كما أنها وسيلة جذب هامة للترويج السياحي وتطوير كافة الأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحي بين اليمن ودول المنطقة ويمكن يكون لذلك دور مهم للتسريع بتنفيذ مشروع جسر باب المندب جيبوتي واستغلال كل ما اشرنا إليها من مقومات النهوض المرتبطة بهذا المشروع العملاق والمهم ليس لدول المنطقة بل وللكثير من دول العالم، أهمها الصين . وبالتالي رفع مستوى النمو لاقتصادي للدولة اليمنية وتمكينها من اللحاق بالتطور الاقتصادي للدول الأخرى المطلة على البحرين الأحمر والعربي وغيرها من دول العالم. ولتحقيق ذلك، نقترح العمل بما يلي:

اولا: تعزيز ما تم توقيعه من اتفاقيات التعاون والشراكة مع الدولة الصينية في مجال تطوير وتحديث وإدارة الموانئ اليمنية، وخصوصا ما يخص البنية التحتية وإدارة أعمال الموانئ وتنشيط حركة النقل البحري من اليمن وإليها، مع أهمية أن تشمل الاتفاقيات توفير وسائل النقل البحرية الحديثة والمتطورة في المجالين: التجاري ونقل الركاب. وكذا أحياء مشروع جسر باب المندب - جيبوتي.

ثانيا: العمل على تطوير التعاون بين الموانئ اليمنية وغيرها من الموانئ المطلة على البحرين الأحمر والعربي. مع أهمية تيسير وتبسيط إجراءات النقل البحري والتبادل التجاري وتذليل كافة الصعوبات التي من شأنها إعاقة انسياب حركة النقل البحري.

ثالثا: إعادة النظر في الهيكلية الإدارية والتنظيمية لإدارة الموانئ البحرية، بحيث يتم تبسيط عمليات الإشراف والإدارة للموانئ. ويمكن في هذا الإطار أن يتم تشكيل هيئة عليا واحدة بدلا عن الهيئات المتعددة للإشراف على الأداء الإداري والتنظيمي لكافة الموانئ اليمنية وبنفس الوقت اعتبار إدارة كل ميناء هيئة مستقلة ماليا وإداريا مع أهمية إيجاد قيادات مؤهلة مشهود لها بقدر كبير من المهنية والنزاهة والوطنية.

وأرجو أن يكون هناك قدر من الاهتمام لدى السلطة السياسية ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي والحكومة لتلمس سبل تعزيز ما من شأنه إخراج اليمن من حلقة التخلف والفقر والمعاناة الإنسانية بتوظيف كل ما هو متاح من القدرات والإمكانيات المتاحة ومنها منافذ النقل البحري لأهمية موقع الموانئ اليمنية بالنسبة لدول المنطقة والنقل البحري الدولي وكذا مشروع الجسر بتعاون وشراكة مع دولة الصين... الأمر الذي من شأنه التأثير إيجابا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتحقيق قدر عال من الرفاه في كافة مجالات الحياة والتعافي من التدهور الاقتصادي والإنساني وخلق ما يؤدي لتمكين الإنسان اليمني من العيش الكريم.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاما على الخبرة والثقة

اشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة ٪100

لإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

نظرة عامة هامة عن التعليم الفني والتدريب المهني

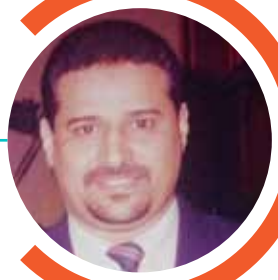

أ.د. سالم حسين عقيل

■ هناك إجماع حول دور وأهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في زيادة مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لمختلف أنواع وأشكال المنتجات مما يساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة للشعوب. وقد تزداد أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل المتغيرات الدولية والتطورات التقنية والتكنولوجية السريعة التي يمر بها العالم وما ينتج عنها من تغيرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني باستمرار وفقا للمستجدات والتطورات العلمية من أجل توفير العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة والحفاظ على التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل العربية.

ولكي نتمكن من مواجهة تلك التحديات الآنية والمستقبلية، فإن مجتمعاتنا في حاجة ماسة وملحة لشباب وأيدي عاملة تتميز بالقدرة على العمل باستقلالية ويتمتع بقدرات إبداعية ورغبة قوية في العمل، ويستند إلى قاعدة من المعلومات والمهارات التي تتمشى مع المستويات العالمية المناظرة طبقا لحاجة أسواق العمل المختلفة وخطط التنمية التي تضعها الحكومات في مختلف الدول.

■ الوضع الحالي للتدريب والتأهيل المهني في الدول العربية

(1) عدم وجود رؤية عربية موحدة للتحديات التي تواجه أنظمة التعليم والتدريب

(2) عدم وجود دراسات واقعية ومتكاملة لحالة ومتطلبات أسواق العمل العربية من العمالة المؤهلة والماهرة، سواء على المدى القريب أو البعيد.

(3) جهود التدريب وإمكانية لاتزال مبعثرة، وتتفاوت نظمها وطاقتها وتخصصاتها ومناهجها بين البلدان العربية.

(4) معظم جهود التدريب مدفوعة بدوافع العرض (supply driven) وليس بدافع الطلب (demand driven)

(5) ضعف مشاركة أصحاب المصلحة والمستفيدين (Beneficiaries) الحقيقيين من مخرجات التعليم والتدريب في صياغة مواصفات المهن المختلفة والتوصيف للعاملين

ووضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية، والاشتراك في عمليات المتابعة والتقويم.

(6) عدم وجود آلية مدروسة ومحدودة لتمويل عمليات التدريب المختلفة، سواء للتدريب الأساسي أو التدريب ما قبل الخدمة أو أثناء الخدمة.

(7) النظرة المتدنية للتعليم والتدريب التقني والمهني ، وسعي غالبية الشباب للالتحاق بالدراسات الأكاديمية.

(8) سياسات الجهات المانحة والتي ترتكز على رؤية من جانب واحد لا تأخذ في الغالب المصالح الوطنية في الاعتبار.

(9) ضعف الميزانيات المخصصة لتجهيز المدارس الفنية ومراكز التدريب بالمعامل والمعدات اللازمة التي تخدم المناهج والبرامج بما يحقق متطلبات سوق العمل ويساير التطوير التكنولوجي.

(10)عدم الاهتمام بتدريب المدرسين والمدربين والموجهين بشكل مستمر بما يحقق تطبيق وسائل وأساليب التعليم والتدريب الحديثة.

(11) عدم وجود مؤسسات مستقلة تقوم بجهة ضمان وتأكيد جودة التدريب والاعتماد ومنح الشهادات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الثقة في مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني وعدم تلبيته للاحتياجات الملحة لأسواق العمل.

(12) عزوف القطاع الخاص عن تقديم فرص تدريب كافية للدارسين للتدريب العملي في المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة بما يمكنهم من اكتساب مهارات وجدارات فعلية على أرض الواقع وإكسابهم ثقافة العمل واحترامه ....الخ

نظرة عامة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كثير من الدول العربية وعلاقتها بتنمية الموارد البشرية:

■ اولا. الظروف الاقتصادية

(1) سيطرة القطاع العام والضعف النسبي للقطاع الخاص

(2) عمليات الإصلاح الاقتصادي وما يترتب عليها.

(3) الخصخصة والمشاكل الناجمة عنها بالنسبة للعمالة.

(4) سياسة الاقتصاد الحر والتحديات التي تصاحبها.

(5) الافتقار في بعض الأحيان إلى الثقة بين القطاع الخاص والسلطات الحكومية.

(6) الأوضاع الدولية الجديدة (العولمة، اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية الشراكة الأورومتوسطية..الخ)

(7) الأوضاع الإقليمية المستجدة (النزاعات العسكرية، ارتفاع معدلات البطالة حالة الكساد العالمي، ... الخ)

(8) مشاكل تمويل الأنظمة التعليمية والتدريبية لضمان الاستمرارية (الاستدامة)(Sustainability)

■ ثانيا. الظروف الاجتماعية والثقافية:

(1) التقسيمات الطبقية الاجتماعية

(2) الاتجاهات الفكرية السائدة تجاه الأنواع المختلفة من التعليم والتطلع إلى التعليم العالي

(3) ضعف القبول الاجتماعي للأعمال اليدوية والمهنية

(4) العادات والتقاليد الموروثة والتأثير القوي للدين والعادات والتقاليد على الحياة الاجتماعية والثقافية

(5) القوانين والتشريعات القائمة والبالية والتي تعوق التطوير

(6) البيروقراطية والمقاومة التقليدية للتغيير ولكل ما هو جديد

(7) التناثر المؤسسي والأنانية

(8) عدم وجود جهة موحدة مسئولة عن وضع وصياغة متطلبات التعليم الجيد (ضمان الجودة، منح الشهادات، المستويات القياسية للمهارات والجدارات، الاعتماد، إطار وطني للمؤهلات... الخ)

(9) عدم رسوخ ثقافة التعليم مدي الحياة، التشغيل الذاتي، دور الصناعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، عمالة القطاع غير الرسمي.

(10) عدم الاهتمام الكافي بالفئات المهمشة وذوى الاحتياجات الخاصة والإناث.

■ ثالثا. استراتيجيات وسياسات التعليم والتدريب التقني والمهني:

تمثل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل حجر الأساس في بناء وتطوير استراتيجيات وسياسات تنمية الموارد البشرية بعامة، واستراتيجيات وسياسات التعليم والتدريب التقني والمهني بخاصة.

وهناك مبادرات في بعض الدول العربية منها تونس ومصر واليمن والسعودية والأردن تستهدف تطوير وتنفيذ استراتيجيات وسياسات للتعليم والتدريب التقني والمهني.

■ رابعا. الحاكمية (الحكومة) Governance:

نظرًا لتشعب الجهات الرسمية المعنية بإدارة نظم التعليم والتدريب

التقني والمهني في الدول العربية، تشتت الحاكمية كذلك ، فلا يوجد جهة وطنية موحدة تمارس دور الحاكمية في معظم الدول العربية.

خامسا. إدارة منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني:

يبين الجدول الآتي خلاصة لإدارة النظم الفرعية لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية

إدارة النظم الفرعية للتعليم والتدريب التقني والمهني

النظام الفرعي	هيئة وطنية مستقلة	وزارة واحدة	عدة وزارات
التعليم التقني	الأردن والسعودية والكويت	الجزائر وتونس والمغرب ومصر وقطر وفلسطين واليمن	سوريا ولبنان
		في معظم الدول العربية	سوريا
التدريب المهني	الأردن والسعودية	الجزائر وعمان والمغرب واليمن وليبيا	مصر وسوريا ولبنان وتونس وفلسطين والسودان

الخلاصة

يتطلب تحويل التعليم والتدريب الفنى والمهنى من تعلّم منخفض الجودة يأتى في المرتبة الثانية إلى فرص تعلم عالية الجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المحافظة بشكل مستديم على استراتيجية شاملة لسلسلة من الإصلاحات في مناطق مختلفة . وبناءً على التجربة الحالية في المنطقة ، ومن التجارب المستقاة من أماكن أخرى من العالم، يمكننا القول أنه يمكن ضم هذه السلسلة من الاصلاحات في خمس فئات: الحكم، التمويل، الجودة، مشاركة القطاع الخاص، وأخيرًا الوصول إلى برامج تعلّم ذات جودة عالية (خاصة فيما يخص العاملين في القطاع غير الرسمى).

تسعى الإصلاحات في المنطقة إلى أن تشرك الجهات المعنية الرئيسية في إتخاذ القرارات الاستراتيجية وفي إدارة سياسات وخدمات التعليم والتدريب الفنى والمهنى . ومن الضرورى تنويع موارد التمويل لمواجهة التحديات في تحسين جودة التعليم والتدريب الفنى والمهنى . ولكن وفي الوقت ذاته ، هناك حاجة لوجود آليات جديدة لتخصيص التمويل لمؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى من أجل خلق حوافز لتحسين الملاءمة والجودة في تقديم التعليم والتدريب الفنى والمهنى . وتغطى تحسينات الجودة مجموعة واسعة من القضايا مثل تطوير المناهج والمدرسين والمدربين، وتحسين الامتحانات، وقياس المخرجات، والمراقبة والإشراف، ووضع معايير التأهيل وآليات منح الشهادات. وتتراوح مشاركة القطاع الخاص في أنظمة التعليم والتدريب الفنى والمهنى من ترتيبات الحكم إلى تطوير شراكة بين القطاعيين العام والخاص لتقديم خدمات التعليم والتدريب الفنى والمهنى وتطوير خدمات التدريب أثناء الخدمة وفرص التعلم مدى الحياة. من إيلاء الانتباه إلى تعزيز جودة فرص التعلم لتطوير قدرات هؤلاء ومهاراتهم. أيضًا، لا يجب الاستخفاف بالدور الذى يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعبه لزيادة فاعلية مبادرات الحكومة. وسيكون لوجود إطار مناسب لتطوير مثل هذه الشراكات أثر كبير فيما يتعلق بمهارات وإنتاجية العاملين في القطاع غير الرسمى.

ومن المأمول أن تسفر الجهود المخلصة للتنسيق بين الدول العربية التي تتبناها منظمة العمل العربية بالتعاون والتنسيق مع الدول المعنية، وإتباع آليات متطورة ومنظومات تضم جميع الأطراف والشركاء الاجتماعيين، عن تحسن مخرجات التعليم والتدريب بما يعمل على تضيق الفجوة بين تلك المخرجات واحتياجات سوق العمل محليا وعربيا، بما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة بين الشباب وطالبي العمل على كافة مستوياتهم المهارية والفنية.

لمحة مختصرة عن بعض المصادر الاقتصادية في محافظة المهرة

د/ علي أحمد رويشد
مدير عام مكتب الجمارك م/المهرة

■ تختلف محافظة المهرة أوبلاد المهرة عن بقية الاجزاء الاخرى من جنوب شبه الجزيرة العربية من حيث المناخ ومن حيث شخصية سكانها فهي منطقه استوائيه واقعه على الشاطئ الجنوبي لشبه الجزيرة العربية وتقع فيها سلسلة من الجبال والقمم الساحلية التي تبلغ أعلاها حوالي من (4500 — 4000) قدماً

وتهب على هذه الاجزاء وبالذات حوف أمطار موسميه في فصل الصيف من (يونيو- سبتمبر) ((الخريف)) وتزدان الطبيعة وتلبس ثوبها الأخضر الزاهي وتزهو بجمالها خلال هذه الفترة وتكثر المراعي حيث أن المواشي (الإبل - الابقار - الاغنام) هي أحد مصادر العيش بالنسبة لسكان هذه المناطق منذ القدم الا أنه قد تغيرت الكثير من اساليب الحياة بفضل التطورات التي حصلت في البلاد بصرف النظر عن التفاوت بين المحافظات المختلفة وذلك منذ الاستقلال 1967م فتاريخ هذا الجزء من الوطن له امتداد كبير جزء منه مدون في مصادر تاريخية ونقوش قديمة والكثير مفقود ولم يكن للمهرة قبل الاسلام وبعده باستثناء كتاب الله القرآن نصوص مكتوبة متداوله وانما كلام شفهي واشعاراً متداوله شفاهياً وثقافه متداوله متوارثه.

وتعاقبت على ارض المهرة دول وسلطنات قديمة وأسلم اهلها منذ العهود الاولى للإسلام ثم اعيدوا الى حاضرته مرة اخرى اثناء حروب الردة.

وكان للمهرة ارتباط تجاري مباشر بالقاره الهندية والحبشة وترجح بعض المصادر بأن تجارة البن والبخور كانت تأتي عبر قوافل من هذه المنطقة وكما أورد بعض الباحثون ان سكان هذه المنطقة قد احتفظوا باللغة العربية الجنوبية وهي اول لغة تنفصل عن لغات المجموعة الجنوبية واللغة المهرية تتفرع الى اللهجات الاتية:

1- المهرية.
2- الشحرية.
3- الهوبيوت.
4- السقطرية.
5- البطحرية.
6- الحرصوصية.

وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

ويتوزع سكان المهرة في مدن رئيسية كبيره وتجمعات صغيره حالياً وذلك على نمط التوزيع القديم مع فارق المتغيرات حسب الاتي:

- السهول المحاذية لسطح البحر ((الساحل)).
- المناطق الجبلية الريفية المغطاة بالأشجار الكثيفة والحشائش - حوف مثلاً (جبال فرتك)
- الصحاري والوديان باتجاه الشمال

الصحراوي وكل له نشاطه وطريقة ونمط حياته في جلب الرزق ((هذا قديماً)).

أما في وقتنا الحاضر فانتشار العمران وتوفر الخدمات العصرية جعلت حياة الناس مختلفة
وهم يعيشون في مدن وتجمعات شبه عصريه وحالها في ذلك كما هو في اغلب مناطق اليمن
مع فارق توفر الخدمات وحيوية وازدهار الاسواق ...الخ.
وكانت محافظة المهرة الى ما قبل دولة الجنوب تخضع لحكم سلطنة ال عفرار للبر وسقطرى
وحكم قبلي بالأعراف القبلية.

■ حياة وموارد اقتصادية:

عاشت المهرة بعيدة عن الحياة العصرية فأعتمد السكان في حياته على وسائل العيش البدائية من تربية الحيوانات والزراعة وصيد الاسماك وبعض الحرف البسيطة وكان يسود نظام اقتصادي أبوي (اسري) فقط وتعدى هذا النمط الاستهلاكي الى تصدير بعض المنتجات الحيوانية والزراعية الى المناطق المجاورة والهند.
مع وجود فوارق وتفاوت في الملكية الا ان التعاون والتكافل الاجتماعي خلق نوع من العدالة والتكاتف بين افراد المجتمع مستمدين روح هذه القيم والمزايا من تعاليم الدين الاسلامي والعادات العربية الاصيلة.
وتلعب الظروف والمناخ الطبيعي دوراً كبيرا سلباً وايجاباً فانقطاع الامطار الذي يؤدي الى جفاف في المناطق الصحراوية حيث قلة مصادر المياه فينعكس ذلك على حياة الناس ونشاطهم الاقتصادي كذلك النزاعات القبلية والعشائرية تعيق التلاحم المجتمعي وتفرقه وتشتت جهود الناس بما ينفع للأسف الشديد.

■ مرحلة ما بعد الاستقلال 1967م:

ورثت البلد كغيرها من البلدان النامية وضعاً ادارياً واقتصادياً واجتماعياً متخلفاً وكانت البلد مجزأة الى سلطنات ومن ضمنها المهرة التي حملت الرقم (6) المحافظة السادسة وحصل تطوير في بعض المجالات ومنها الاوضاع الاقتصادية والادارية وفي مجال التعليم حيث بداء من الصفر وشهد في هذا الجانب تطوراً ملحوظاً واليوم في المهرة وفي عموم البلاد رؤى مطروحة على المستوى المحلي والاقليمي فعلى الجميع التحلي بسعة الصدر وتقبل الاخر فكل الخيارات المطروحة ربما يتحقق احداها وذلك سينعكس على المهرة ويجب ان يكون لهم وجهة نظر في وضع محافظتهم.

■ اهم القطاعات الاقتصادية بأيجاز:

ان محافظة المهرة تشهد فوضى عارمة في المجال البيئي والاجتماعي - ما ينعكس سلباً على عملية التنمية وما يستهلك اعلامياً من قبل الجهات الرسمية كالنعامة التي تدس راسها في الرمال والهيئات المتعاقبة على الاراضي وعقارات الدولة والجهات ذات العلاقة قد اخلت مسؤوليتها في تخطيط المدن ومساءلة توزيع الأراضي.
ان العامة ينظرون بذهول شديد فيما لا يمكن تخيله وهم يشاهدون مدن محافظتهم تسلخ وتنهك دون رحمة من كل الاتجاهات دون أدنى شعور بالمسؤولية من قبل المعنيين ونزاعات واقتتال بين القبائل المتجاورة وسفك دماء هذا هو المشهد المأساوي للأسف الشديد.
لم تحظى محافظة المهرة بخلاف غيرها من المحافظات باي اهتمام في المشاريع التنموية سواء التي نفذت او ضمن مشروع استثماري الذي لم ينفذ منذ سنوات لأسباب الحرب.

مع وجود ترقيعات هنا وهناك في بعض الجوانب الخدمية: ومن المشاريع المهمة والحيوية
- مطار الغيضة.
- ميناء نشطون.
- طريق سيحوت الغيظة عبر الانفاق (فرتك).
- طريق أسفلتي شحن الغيضة شحن سيئون.
- طريق صرفيت الغيضة.

■ القطاع التجاري والتبادل التجاري م/المهرة:

يعتبر قطاع النقل وبالذات النقل الجوي الامثل وذلك في ظل استعادة الرحلات الجوية الى مطار الغيضة وتمتعه بميزات مطار دولي فالتبادل التجاري السريع للبضائع مقارنة بالنقل البحري والبري على حد سواء ح سيتم النقل جواً للبضائع التي ممكن أن تفسد اذا ما نقلت عن طريق البحر او البر مثل المواد الغذائية (لحوم واسماك)

■ أهم القطاعات الانتاجيه في محافظة المهرة

قطاع الثروة السمكية:
يعد قطاع الثروة السمكية من القطاعات الاقتصادية الحيوية حيث لا يقتصر أهميته على الناحية الاقتصادية بل تتعداها الى النواحي الاجتماعية والثقافية فمهنة الصيد يعمل فيها الكثير من أبناء محافظة

المهرة فالاستثمار في هذا المجال يمثل مكانة خاصة لأهميته في المساهمة في الدخل القومي وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب وتحقيق امن غذائي ومن هنا تبرز اهمية الترويج للقطاع السمكي كخيار استثماري مهم وتوفير المعدات والوسائل اللازمة لغرض التصدير. وهناك مزايا من الهيئة مثلاً في استخدام مطار الغيضة الدولي للأغراض الفنية والشحن بتخفيف نسبة 30% للتزويد بالوقود واعفاء المستثمرين في مجال بناء ثلاجات للأسماك وهناجر شحن وغيرها بواقع 50% كذلك يعتبر ميناء نشطون من اهم واكبر المشاريع التنموية في م/ المهرة وهو بحاجة الى ترميم وصيانة وتوسيع الميناء واستحداث السنة بحرية للمناطق المجاورة.

■ القطاع السياحي:

تحتل السياحة اهمية كبيرة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والفكرية فنجاح السياحة مرتبط بدعم القطاع العام والخاص والحفاظ على المقومات السياحية سواء طبيعية او بيئية من خلال برامج منهجية فحركة النقل والمواصلات والبنية الاساسية لذلك لا يمكن فصلها عن السياحة.

محافظة المهرة تتمتع بالعديد من المزايا النسبية من حيث السياحة اذا ما تم استيعابها وهو موقعها الجغرافي وارتباطها بحدود مفتوحة مع بعض دول الخليج واطلالها على البحر العربي والمحيط الهندي ومن جهة مناخها المعتدل على مدار السنة تقريباً والشواطئ الجميلة مع وجود محمية طبيعية في مديرية (حوف) ومن هنا يمكن الارتقاء بصناعة السياحة في اليمن عموماً والمهرة خاصة وزيادة حجم حركة السياحة اليها من خلال تطوير مستوى الخدمات السياحية المطلوبة.

■ المنافذ الجمركية:

تعتبر الجمارك اهم حلقات التجارة حيث يتطلب ذلك تحديث اجراءاتها وتبسيطها من خلال اجراءات التصدير والاستيراد واعتماد ادارات كفؤة ونزيهة. وتوجيه النشاطات الجمركية نحو تحقيق اهداف واولويات الحكومة سواءا على صعيد تحصيل الضرائب الجمركية او حماية المجتمع والبيئة وتسهيل اجراءات التجارة وجمع المعلومات الاحصائية مع تنامي التجارة الدولية بشكل مضطرد الامر الذي يضع الجمارك امام تحدي غير مسبوق لتطوير اجراءاتها واعادة النظر بعملياتها بما يتوافق مع هذا النمو وبأتباع الانظمة الحديثة التي تمتاز بخصائص ممتازة وتقنية عالية لتبسيط الاجراءات الجمركية والتقليل من التحايل والغش التجاري والتدليس وبالتالي زيادة الايرادات.

يجب تنفيذ الخطوات الاصلاحية حتى تستطيع ان تتماشى مع المتغيرات الدولية من خلال تقديم اعفاءات وتخفيضات في الرسوم لتشجيع وجذب الشركات والتجار ويؤهل الدولة أن تتأقلم مع أي اتفاقات من هذا النوع ومن انتهاج سياسة اقتصادية مرنة ما يعزز موقفها التفاوضي مع الهيئات الدولية المعنية.

وعلى صعيد محافظة المهرة فمحافظة المهرة مرتبطة بحلقات ونسيج من العلاقات المتميزة مع دول الجوار ممكن استغلالها في كثير من مجالات التعاون بما تقتضيه المصلحة العامة من خلال تطوير البنية التحتية وتصحيح الاختلالات في المنافذ الجمركية ومكافحة الفساد والتهريب بمختلف انواعه.

والجدول التالي يبين حجم التبادل التجاري خلال الاعوام من 2015م الى 2022م عبر منافذ محافظة المهرة.

العام	الرسوم والعوائد	القيم الجمركية المستوفاه	القيم الجمركية للمعفيات
٢٠١٥م	١٦,٧٥١,١٧٥,١٩٣	٧٩,٦٠١,٨٢١,٧٢٤	٧,٧٨٥,٤٦٨,١٥٩
٢٠١٦م	٢٨,٥٢٨,٣٧٧,٢٧٦	١١٩,١١٩,٤٣٨,٥٢٣	١٣,٢٣٠,٢٨١,٩٥٩
٢٠١٧م	٢٢,٧٩٥,٣٢٧,١٧٨	٩٥,٦٥٠,٧٢٢,٥٦١	١٣,٠٤٧,٧١٤,٣٠٣
٢٠١٨م	٢٩,٧٠٢,٨٨٢,٦١٧	١٢١,٧٧٦,٨٤٢,٢٠٢	٢١,٥٠٢,٦٨١,٦٤٧
٢٠١٩م	٥٤,٢١٧,٠٨٩,٣٠٩	٢٥١,٣٨٢,١٧٨,٢٥٣	٢٣,٩٢٩,٤٦٤,٩٧٨
٢٠٢٠م	٦٦,٩٤٠,٠٩٦,٣٦٣	٢٧٣,٤٧٢,٤٥٥,١١٢	٢٧,٩٦٥,٢٩١,٩٢٤
٢٠٢١م	١١٣,٣٤٧,٨٥٧,١٤٥	٥٠٣,١٠٣,١٥٥,٣٦٦	٤٧,٦٤٢,٤٣٨,١٩٧
٢٠٢٢م	١٢٨,٠٤٤,٤٥١,٦٠٦	٥٥٤,٤١٣,٥٧٤,٨٣٤	٧١,٤٧٧,٧٢٨,٦٠٩
الاجمالي	٤٦٠,٣٢٧,٢٥٦,٦٨٧	١,٩٩٨,٥٢٠,١٨٨,٥٧٥	٢٢٦,٥٨١,٠٦٩,٧٧٦

■ الابل المهرية.. التاريخ والحاضر:

كغيرهم من العرب يهتم أهل المهرة بتربية الإبل وتعتبر بالنسبة لهم فخر واعتزاز والله سبحانه وتعالى خاطب العرب بذلك بأعز ما يملكون في قوله عز وجل (افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت)) الغاشية. ((واذا العشار عطلت)) التكوير. وهي الحوامل من الابل بعد الشهر السادس وما فوق فهول القيامة شيء عظيم والا لم يترك اصحاب الابل العشار واثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم على اصحاب الابل في قولة الابل عز لأهلها وفي حديث اخر عليه الصلاة والسلام لا

تسبوا الابل فأن فيها رقوة الدم ومهر الكريمة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم له عدد من الابل من اشهرها ناقته عليه الصلاة والسلام المسماة (بالقصواء).

وكما يقال الشيء بالشيء يذكر:

اتذكر مقالة للكاتب والشاعر الكبير عبدالعزيز المقالح رحمه الله يتضمن الدفاع عن الابل كأهم رمزية للعربي التي تجري عملية استهدافها والصاق بها انتقال بعض الامراض الفيروسية المعدية فيحث الجميع للدفاع عن الابل وذلك كان قبل وفاته بكم سنة ولا اتذكر بالضبط أي صحيفة ولكن هكذا كان المضمون وما استشعر به من خطر وهو من اشهر رجال الفكر في الوطن العربي.

■ طريقة رعي الابل:

رعي الإبل ليس بالامر السهل فلابد من خبرة وصبر ورباطه جاش سوى في الصحاري او في الجبال الوعرة والماطرة احياناً ووفق المثل القائل ما هكذا تورد الابل يا سعد وذلك كناية عن عدم المعرفة حول كيفية سوق الابل الى المراعي والماء فيقال كان اخوين من العرب فسعداً عندما ذهب للمهمة في غياب اخيه لم يجيدها وهاجت وماجت وفقد السيطرة فأتى اخيه الذي هو اعلم واخبر فيهن وقدرته على تطويعهن وبالمقابل استجابتهن له اكثر من غيره فقال كلمته المشهورة ما هكذا تورد الابل يا سعد.

لان صاحب الإبل او البعل (بالمهرية) ((الراعي الحقيقي)) صوته وصورته وما ينبعث منه من روائح هو مقياس ومعيار للاطمئنان اليه في المرعى وورود الماء واثناء ورود الماء عليه ايجاده التهييب وهو ترد باشعار بصوت عالي بما يدفعهم لشرب الماء أكثر.

وعن ورود الإبل يأتي الناس من كل حدب وصوب لشرب حليب الإبل فهم من المحتاجين وابن السبيل والمتضورون جوعاً فالابل تعطي من الحليب حتى في أصعب الظروف والجذب ولها القدرة على التحمل وادرار اللبن. وايضاً بعد الرعي طول اليوم واثناء يتم احضارهن وتحويشهن الى المناخ وهناك يأتي الضيوف والمحتاجين ويحصلوا على رزقهم مما انزل الله في الضروع المباركة وهكذا هو حال الرعي والرعاة في ارياف وصحاري المهرة وفي حوف بالذات بعد موسم الامطار وخطول الابل الى المراعي الوفيرة ولذلك شجن عميق في الامسيات الريفية الجميلة حتى مع هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والانتقال الى المدن والحواضر وكما يقال الشاعر العماني الظفاري محمد بن دعاس المعشني وهي تكاد تكون عادات متقاربه في المهرة وظفار بالذات مديرية حوف في محافظة المهرة.

ليتك تعود يا زمان الوناسه
بشرح ظروفي لك من دهري وناسه
عانيت من جور الطمع والسياسة
والقيل والقال عدم الصراحة

وقد قال في مطلعها:

ايا م كنا نرعى تلك المواشي
زملي على هيج والموارد معاشي
رجمة لحافي والطبيعة فراشي
عايش زماني في مودة وراحه

وكما يفسر اي ان الانتقال السلبي وسرعان ما تعج المدن والحواضر بالفقر والفقراء..... وبالذات في البلدان الفقيرة.

ان وفاء الإبل لأصحابهن قوي جداً جداً فهي احياناً لا تدر الحليب الا لصاحبها بعد ابنها وهي لا تنسى ابداً من قد حنت له حتى لوسنين حتى سماع صوته فقط. وبالمقابل اصحاب الإبل ارتباطهم ليس الجانب المادي فقط ولكن جانب روحي معنوي وتعلق وثيق فتجد سلالات يتوارثونها جيلاً بعد جيل لأكثر من ثمانمائة سنة حتى اليوم فالابل عند المهرة تحضي باهتماماً كبيراً جداً والحديث عن الإبل قد يطول ويطول ..... وقد اشتهرت بلاد المهرة بأبلها الاصيلة ذات الصفات الكريمة الجيدة وهي انواع:

العبدية:

البعض يقول نسبة الى قبيلة (عيدون) ((عفار)) والاخر يقول نسبة الى العيد (الساردين) الذي يعطي كعلف لهذا النوع من الابل.

الجرمية:

كثيفة الوبر نشيطة في النقل وفي السير مردفه كأنها ناقتان مع بعض حلوب وهي من خيرة الابل شكلاً وطبعاً لا ينزل من سنامها الشحم.

العربية:

وهي ابل جميلة الشكل شحيحة اللبن سريعة السير في أول انطلاقها في السباق.

الخوارة:

وهي جرداء من الوبر كثيرة اللبن ذات ضرع هائل لا تستعمل للنقل والركوب.

■ خصائص وفوائد منتجات الابل:-

الإبل وسيلة الانسان العربي في تنقله وشربه وغذائه منذ القدم وقد كان لها دوراً مهماً في تاريخ العرب عبر الصحاري والفيافي فعطاءها كان كبيراً فكانت اهم وسيلة للحركة والنقل في الفتوحات الإسلامية ونقل الحجاج والمعتمرين.

ويمثل الإبل قيمة اقتصادية كبرى في القديم والحديث وكما تستخدم في القوافل والحروب وظلت تقدم فائدة اقتصادية كبيرة جداً.

> تبلغ تعداد الإبل في محافظة المهرة حسب كتاب الاحصاء السنوي 2021م حوالي (170 ألف راس تقريباً).

وهناك اسرار عظيمة في لبن الأبل وابوالها وتعالج أصعب الامراض.

حليب الأبل:

يعتبر أهم منتجات الأبل وهو يستخدم في مختلف فئات المجتمع قديماً وتعتمد عليه الناس اعتماداً كبيراً في تغذيتها وكان الغذاء الرئيسي للإنسان المهري على مر الازمان.

تنتج الأبل الحليب ولكن هناك اختلاف في ادرار الحليب من ناقة الى اخرى فكان قديماً الانتاج أكثر وأنظف نتيجة لوفرة المراعي الطبيعية وقلة الامراض وعدم تعودها على الاعلاف المصنعة كم هو الحال اليوم وخبرة الرعاة ومفاقدتهم للإبل بشكل دائم.

ويستخدم حليب الأبل كعلاج لكثير من الامراض فقد استخدم منذ القدم لمعالجة مرض الصفار الكبدي وفقر الدم.. وحالياً في كثير من الدول عيادات خاصة تستخدم فيها حليب الأبل لمثل هذه العلاجات المختلفة وفق دراسات علمية ومخبرية وكذلك في الهند اثبتت الدراسات قدرة حليب الأبل في التحكم بالسكر.

لحوم الأبل:

فلها مميزات عديدة أثبتتها الدراسات الطبية وتتلخص في الاتي:

1- تحتوي على نسبة عالية من البروتينات ذات القيمة الغذائية العالية.

2- انها تحتوي على نسبه قليله من الدهون وبالتالي الكوليسترول.

3- انها أقل تعرضاً للأفات والأمراض مقارنة بغيرها من لحوم الاغنام والابقار.

أبوال الأبل:

لها استعمالات متعددة مفيدة للإنسان ومنها مع الحليب للمعدة وبعض الأمراض كانتفاخ البطن.

قاتل للميكروبات المسببة لكثير من الأمراض وأورام الكبد وتنظيف الجروح وغيرها.

ومن هنا لتحقيق الاستفادة القصوى من أسرار خلق الأبل وأهميتها في الثقافة العربية بشكل عام واليمن والمهرة بشكل خاص يجب على الناس الحفاظ على هذا التراث العريق وتطوير استخدامها بما يناسب الأنسان والمجتمع ككل وذلك لتوفير الفوائد الكبيرة التي تمتلكها الابل بالنسبة للأنسانية.

تبلغ تعداد الابل في محافظة المهرة

حسب كتاب الاحصاء السنوي 2021م حوالي (170 ألف راس تقريباً).

وكما أسلفنا ان حال الثروة الحيوانية في محافظة المهرة هي ملكية شخصية ولا تدخل ضمن حسابات اقتصادية كالناتج القومي فقد تصنف ضمن الاقتصاد الموازي.

فالأمر يتطلب مشاريع استثمارية في هذا القطاع الحيوي الى جانب تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى وتشجيع الشركات المساهمة وفتح مجال للمستفيدين وتشجيعهم.

■ المراعي:

تتمتع مناطق شاسعة في الصحاري والوديان المختلفة بكثرة المراعي وفي منطقة حوف خاصة توجد أكثر من مائة نوع من الأشجار المرتفعة التي تأكل منها الإبل من غير الحشائش والأعشاب الصغيرة تعدد بالمئات فهي بمثابة النحل التي تجمع من كل أنواع الأزهار وهذا ينعكس في حليبها ولحمها وأبوالها وفوائد كبيرة جداً.

ولكن ما يهدد مستقبل الثروة الحيوانية وبالذات الإبل هو تأكل المراعي والغابات وتخريب البيئة والغطاء النباتي والبيئة النادرة في مديرية حوف المهرة من خلال اقتطاع مساحات كبيرة من المراعي وتسويرها لأغراض شخصية واستخدام الغرافات والجرافات في ذلك ففي هذه المنطقة بيئة نادرة على مستوى اليمن بل والجزيرة العربية من جهة نباتاتها وحيواناتها والحياة الفطرية بل فيها نباتات نادرة على مستوى العالم كما أفادت بعثات علمية زارت المنطقة أضافة الى خصوبة اراضها لمختلف التجارب العلمية والبيئة الزراعية فهي بهذا الوصف تتميز عن غيرها من المناطق في محافظة المهرة وهي معلن عنها محمية طبيعية ضمن المحميات العالمية والتصرفات الموجودة عبارة عن تخريب ظاهر لهذه البيئة.

من جهة اخرى فان الاعلاف الطبيعية مثل ((العيد)) ((الساردين)) وهو من الاعلاف الخالية من الملوثات الصناعية ومرغوب لدى رعاة الابل ولكنه يشهد تراجع في كمياته ان لم نقول انعدامه ولا يحصل عليه وذلك لأسباب الجرف العشوائي للبحار وعدم نزول الساردين من الاعماق كما كان سابقاً وان حصل يتم تصديره الى دول الجوار دون مراعاة لمتطلبات السوق المحلية اما م غياب وصمت مطبق من السلطات المحلية الرسمية المعنية وجشع ووحشية وطمع التجار .

أهم المصادر
1- الثقافة العربية لكاتب روسي.
2- بلاد المهرة ماضيها وحاضرها (سالم ياسر المهري).
3- بعض المصادر المحلية - الجمارك - الثروة السمكية .
4- كتاب الاحصاء م/ المهرة 2021م .

اليمن.. الكنز المدفون!

احمد مبارك بشير

■ قد لا يخفى على الكثير أن اقتصاد اليمن، اقتصاد ضعيف وفقير، حيث نجد أن اليمن تحتل المرتبة 140 بين اقتصاديات العالم من 141. ورغم ان أهل اليمن أهل تجارة جالوا البلاد، واسسوا في كل دولة ومدينة دار ورغم سعيهم الحثيث ان تكون الديار الكبرى في مدنهم في اليمن، الا انه لا ينعكس على ما نراه بصورة واضحة في اقتصاد اليمن..

انظروا كمثال: نحن اهل زراعة، الا ان العمل الزراعي تقليدي وليس استثماري، اعمال تجارية مربحة لكثير، الا اننا لا يمكننا القول ان اليمن يعتمد على اقتصاد زراعي، صحيح ان الزراعة تساهم في حدود 13% من الناتج المحلي، الا ان الناتج المحلي الاجمالي لا يزيد عن 21 مليار $ ، وجزء ليس بالقليل من هذه النسبة الزراعية تأتي من انتاج وتجارة القات 71% من الانتاج الزراعي , واغلب تلك الانشطة التجارية ذات دورة نقدية مغلقة لا تسهم في النمو لكن تحافظ على توفير اعمال للعاملين فيها، المساحة الزراعية 1.5 مليون هكتار تقريبا ، يعمل فيها متوسط 2 في كل هكتار، يعني حدود 2.5 3- مليون عامل في الزراعة، اي بحصة سنوية في المتوسط من الناتج الزراعي لكل عامل زراعي 1120$، يعني حدود 3$ ناتج زراعي يومي لكل مزارع.

ولأكون اكثر وضوحا المساحة الزراعية الاجمالية لا تتعدى 2.5% من مساحة اليمن ، والمزروع قد لا يتجاوز 1.5% والأسباب تعود لمشكلة المياه ، ولتوسيع المساحة الزراعية ، ينبغي العمل على توسيع واستصلاح مساحات زراعية مناسبة وتطوير أدوات حاصدات المياه، ورغم ان اليمن مسقطا مهما للامطار الموسمية بفضل الله تعالى، الا ان التوجه للاستثمار المائي شعيف ومحدود ،وتوفير المياه يتطلب المزيد من الاستثمارات، والمتطلبات ذات العلاقة، ومن ذلك أيضا إعادة تأهيل المناطق الزراعية وإعادة توجيه التوسع العمراني في نطاقات أخرى، يعني المزيد من الاستثمارات، واعادة توطين وهيكلة المدن اليمنية.

والمزيد من الاستثمار، تعني المزيد من الأموال المنفقة اليوم لعوائد في المستقبل.

كمثال:

لنأخذ البن اليمني ، انتاجه يتذبذب على حدود 20 الف طن ، من هذه الكمية حدود 30% للتصدير من الجودة العالية من البن الاخضر الجودة العالية ، عدا المصدر من البن المحمص، يأتي هذا المنتوج من عدد كبير من المزارعين في مجال البن، ويعمل عليها مئات التجار، واكبر تفكير برز لدى المسئولين هو توزيع شتلات البن، ولا نعلم هل هناك دور لمراكز الأبحاث الزراعية في اختبار واختيار العينات هذا أساسي، ام توزيع عشوائي دون نظر لنطاق الزراعة ، وطبيعة النطاق الذي يناسب او لا يناسب الشتلات المزروعة، والمشكلة الأساسية الأخرى التي يبحث عنها المزارع ليست الشتلات بل المياه ومدخلات الإنتاج الاخرى، فشجرة البن تتطلب زراعتها المزيد من المياه والعناية، هذا عدا توسيع المساحات الزراعية وتوفير متطلبات الإنتاج مدخلات وإدارة الحصاد وما بعد الحصاد، هذا لا يمكن ان تتوقع من مزارع او اثنين او جمعية، بل استثمارات تتدفق اما من الحكومة وهي الأساس او من المستثمرين والذين ان بادروا لا يجدون المال الذي يستوعب حجم

الاستثمار المطلوب في ظل غياب الاستثمارات الحكومية والتسهيلات الأخرى ،وفي ضعف بينة البنوك والمصارف.

قس على هذا، كمثال آخر:
العسل و تحديدا عسل السدر، كمنتج تفضيلي آخر في اليمن، لزيادة الإنتاجية وتحسين مستوياتها يتطلب الامر زيادة المساحات الزراعية لأشجار السدر، وزيادة انتشارها على شكل مزارع استثمارية ضخمة تضم الكثير من الخلايا النحلية، بهدف تقليل التكلفة والهدر وزيادة المحصول، من يمكنه الاستثمار في هذا النوع وفي ذات المسار مع غياب الدور الأول الاستثمارات الحكومية او تقديم التسهيلات لدفع المستثمرين للاستثمار في هذا النوع من الإنتاج.

لا اريد ان اطيل في الأمثلة، لكنني اسمع منكم من يقول ان عقلية التاجر تبحث عن سرعة دوران النقد، لتجنب المخاطر في الاستثمار، وهذه المشكلة في عدم اندفاعهم نحو الاستثمارات الطويلة الاجل،
فالاستثمار يعني: توظيف موارد اليوم للحصول على قدرات مادية وغير مادية في المستقبل.

فهل المشكلة من تفكير التاجر او رجل الاعمال اليمني؟

الإجابات كثيرة:
فقد يكون احداها هي مخاطر الخسارة والخروج السريع من السوق في وضع استثنائي في اليمن، هنا نتحدث عن التاجر المقيم في اليمن، والذي يمتلك أمواله محليا، فكيف لنا بالتجار المهاجرين، والمغتربين، كيف يمكن لهؤلاء ان يكونوا جزءا من الاستثمار في الداخل، وهم يمثلون الرقم الأول في الاستثمارات في كثير من الدول،
اذا الإجابة فعليا: لا، ليس نمط تفكير التاجر السبب.
هناك عدة قضايا مركزية يمكن ان يتم وضعها في 3 محاور:

1. كفاءة البنية القانونية، أكانت لفتح بيئة الاعمال وتيسير التجارة و تأسيس الاعمال، او بيئة الاستثمار، وأدوات دعم الاستثمار المحلي والاجنبي، وهذا يتطلب الكثير من العمل على تحسين القوانين، و تعديلاتها واضافة القوانين، وكذا تبسيط الإجراءات وإزالة العقبات، وكذا بسط قوة القضاء واستقلاليته، و بناء قدرات الموظفين الحكوميين في كل المستويات من القيادة الى المستوى الوظيفي الأدنى، بحيث يكتمل مثلث البنية القانونية المتمثلة في الشكل التالي:

1. الكفاءة الاقتصادية او جاذبية السوق، وهذا ناتج من وجهة نظري عن:

1.1. غياب الاستراتيجية المحددة للمرتكزات الاقتصادية لليمن، ولذا غياب الرؤية الواضحة في التحول إلى النمو عبر توجيه الاستثمارات الداخلية والخارجية.

1.2. ضعف البنية الفوقية والتحتية، الداعمة للتوجه الاستثماري واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية.

• وهذا يتطلب تطلب من وجهة نظري إعادة النظر في التوجه الاستراتيجي، او تأسيس توجه استراتيجي حال عدم وجوده والتركيز على:

1) التركيز على اليمن كمركز صناعي للقرن الأفريقي، وما يتطلبه ذلك من تأسيس لاستراتيجية التصنيع بغرض التصدير ومراجعة وتطوير قانون المدن الحرة وتفعيل برنامج تطوير مدن الموانئ ضمن قانون وتضم هيئته ضمن الجهات المختصة في النافذة الواحدة، وتفعيل الإجراءات لتحفيز هذا التوجه.

2) التركيز على اليمن كمركز استراتيجي للنقل الدولي وتحفيز الموانئ ومدن الموانئ،

3) التركيز على اليمن كمركز سياحي عالمي يمثل مهد الحضارات، ويتطلب استثمارات لا محدودة وفتح باب الدراسات والأبحاث والتنقيب لزيادة فاعلية هذا التوجه،

4) بنك مركزي قوي ومحايد، دون تدخلات السياسة والحكومة.

5) إطلاق دراسة شاملة لوضع مفهوم نهائي واقتصادي عن (الربا والبنوك) في ورش عمل تجمع الاقتصاديين ورجال المال والأعمال، والسلطات المختصة، والخبراء، وعلماء الدين.

2. كفاءة البنية التحتية، وقد اشرت اليها سابقا، وهي متطلب أساسي وتتمثل في الطاقة وسلاسل الامداد والنقل ، وحيث والدولة لا تمتلك كل تلك الموارد ، فما عليها الا تحفيز الاستثمار الخاص في البنية التحتية وهذا يعني أيضا العودة للنقط1، وهي بنية قانونية مستندة على التجارب وافضل الممارسات للشراكة مع القطاع الخاص المحلي والدولي، قد يشمل اطلاق قوانين متخصصة ونافذة في الاستثمار في البنية التحتية وعقود الشراكة، وكذا قوانين لتأسيس الشركات الحكومية والمختلطة والشاملة،

نريد ان نقوم اننا بعد بضع سنوات معدودة نتخطى التوقعات، هل هذا ممكن، فاليوم نحقق اقل من ثلاثة من عشرة في المئة من اجمالي الدخل القومي العالمي0.03%، وحدود 3% من الدخل القومي لأقرب جارة.

رقم ضعيف لا يعني اننا لن نصل الى تنافسية عالية معهم، وهذا يتطلب ان نعيد النظر، فاليمن الكنز المدفون بحاجة لمكتشفيه المحبين،
وكما لا يمكن ان نتوقع في ظل اعتقاد الحكومات المتعاقبة ان التاجر او رجل الاعمال هو باب لكنز علي بابا، فسوء الفهم هذا ناتج عن سوء فهم مصدر الدخل القادم من حركة الأنشطة التجارية، فلو تخلينا مثلا ان 50 الف تاجر حققوا ربحا صافيا سنويا 100 الف دولار ، فإن ضريبة الدخل من هذا الربح 750 مليون $، تخيل ان ربحه الصافي مليون، 2 مليون، تنمية قطاع الاعمال، وتحفيز الاستثمارات هو الذي سيدفع الى عوائد الدولة،

لو اخذنا بمثال آخر ان 50 الف تاجر يصدر الى افريقيا كل منهم سنويا بمليون $، ولديهم تسهيلات ودعم لهذه الصادرات ، أي انهم سيرفدون على اليمن بأكثر من 50 مليار $ ... ماذا يعني هذا؟

أي اننا نحقق معالجة للميزان التجاري، و في الاقتصاد يتحقق الاكتفاء الذاتي بمعالجة الفجوة في الميزان التجاري بين الصادرات والواردات، لا مأن نكون منتجين للمنتج أ او ب،
اليوم يصل العجز التجاري في اليمن لأكثر من 9 مليار $، يأتي غطاءها اليوم من تحويلات المغتربين التي تصل لقرابة 3.5 مليار $، والمنح المالية من الدول المانحة لدعم العمل الإنساني والتنموي في اليمن، تخيل ان لم نجد هذا الغطاء،

يعني اننا سنعجز عن الاستيراد، أي ان كل صناعتنا تتوقف، فـ 90% من حركتنا التجارية والصناعية معتمدة على الاستيراد، أي ان تجارنا سيهاجرون، أي ان مواطنين سيتعرضون للجوع حد الموت.

من اجل هذه البلد، التي انهكتها الحرب، وضيعتها سنوات من تغافل السلطات المتعاقبة، من اجل تنمية واعدة تنظر لليمن كمركز عالمي للتجارة المتبادلة، واقتصاد يعتمد على عدة مقومات توفرها منطقة فريدة من العالم اسمها اليمن، لدينا ارض فريدة من نوعها ، نحن بحاجة اليوم الى عقول أيضا فريدة من نوعها لتعيد النظر في اكتشاف الكنز المدفون.

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economic Association Foundation

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر سبتمبر 2023

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الاسبوع الأول		الاسبوع الثاني		الاسبوع الثالث		الاسبوع الرابع		الاسبوع الخامس		متوسط أسعار شهر سبتمبر	متوسط أسعار شهر أغسطس
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع		
		دولار	1375	1390	1417	1425	1408	1415	1438	1448	1438	1448		
		سعودي	366	368	375	377	373	375	380	382	380	381		

م	الصنف/ السلع	وحدة القياس (كيلو)	السعر (ريال يمني)							
	أولا: السلع الأساسية									
1	كيس القمح	50	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000
2	دقيق السنابل ابيض	50	35000	36000	36000	36000	36000	36000	35800	36750
3	أرز الفخامة	40	82000	85000	85000	84000	84000	85000	84000	81750
4	سكر برازيلي	50	63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000
5	زيت الطبخ	8 لتر	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	17000
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	9000	9000	9000	9000	9000	9000	9000	7500
	ثانيا: سلع مكملة									
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	29500	29500	29500	29500	29500	29500	29500	29500
8	شاي الكبوس	1	9000	9000	9000	9000	9000	9000	9000	9000
9	الفاصوليا الحمراء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
10	الفاصوليا البيضاء	1	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500
11	العدس الاصفر	1	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200
12	معجون الطماطم 25 * 70جم	كرتون	5000	5500	5500	5500	5500	5500	5400	5000
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	750	750	700	700	700	750	720	750
	ثالثا: الفواكه والخضروات									
14	التفاح	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
15	البرتقال	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
16	الموز	1	750	750	750	750	750	750	750	750
17	التمور	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
18	البطاطس	1	1200	1500	1500	1500	1500	1500	1440	1000
19	البصل الجاف	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	800
20	الباذنجان	1	1200	1500	1500	1500	1500	1500	1440	1000
21	الطماطم	1	1000	1000	1000	1000	1000	700	940	1050
22	الباميا	1	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2500
	رابعاً: اللحوم و الأسماك									
23	لحم الغنم بلدي	1	13000	13000	13000	13000	13000	13000	13000	13000
24	الدجاج الحي	1	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6000
25	الدجاج المجمد ساديا	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
26	طبق البيض	1	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500
27	الثمد	1	10000	10000	8000	10000	10000	10000	9600	11000
28	الديرك	1	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000
29	السخلة	1	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

المتغيرات في متوسط أسعار السلع لشهر سبتمبر 2023م

اعداد وتحليل:
أ/ صفية الشرمي
رصد ميداني:
محمد أبوبكر سالم

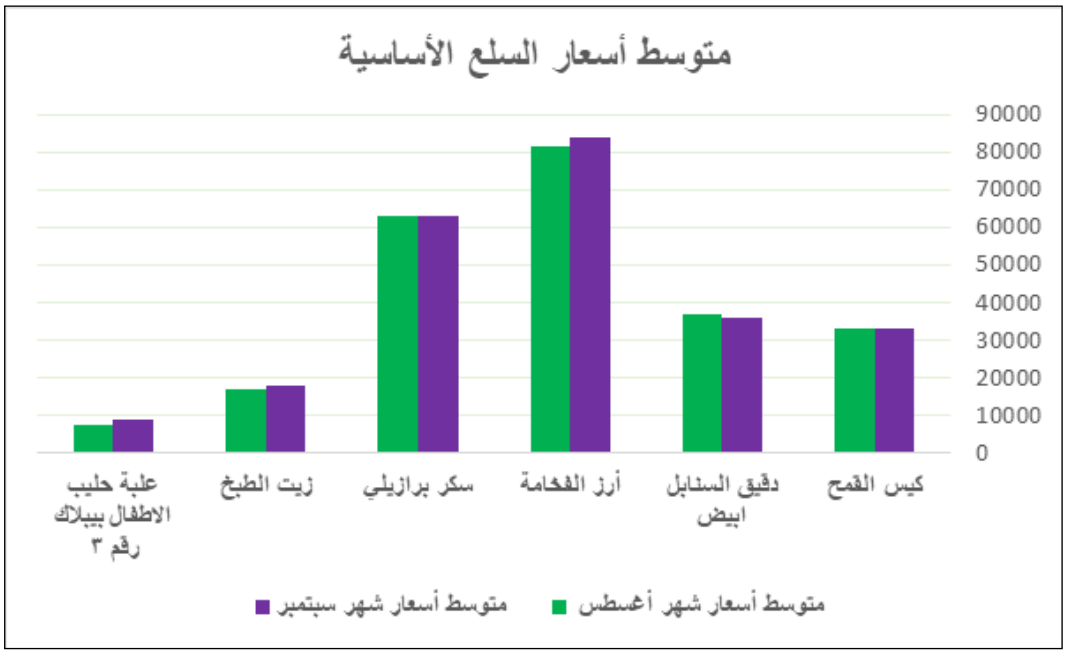

في خضم انهيار قيمة العملة الوطنية وفرض قيود على بعض السلع المستوردة إلى البلد من دول التصدير، تفاوتت أسعار السلع في محافظة عدن، فقد ارتفعت أسعار سلع معينة والتي ابرزها الأرز خلال شهر سبتمبر، في حين ثبتت متوسطات أسعار الكثير من السلع المختارة من قبل الفريق؛ في هذا التقرير نسلط الضوء على أسعار السلع كلًا على حده، كما نسعى إلى تبيان أصناف السلع التي ارتفع سعرها، وكذلك نبرز الفوارق النقدية للسلع التي انخفض سعرها مقارنة مع متوسط أسعارها لشهر اغسطس، بالإضافة إلى عرض أهم السلع التي استقرت أسعارها خلال الشهر.

أولًا: متوسط أسعار السلع الأساسية

واصل سعر كيس القمح استقراره للشهر الثاني على التوالي إذ بلغ متوسط سعر الكيس الواحد 33000 ريال يمني خلال شهر سبتمبر، كما بلغ متوسط سعر كيس الدقيق الأبيض - السنابل - 35800 بانخفاض قدره 950 ريال يمني؛ أما عن الأرز فقد ارتفع سعره مجددًا خلال شهر سبتمبر بعد ان بلغت أسعاره في شهر أغسطس اعلى مستوياتها في العالم بعد القيود على التصدير التي فرضتها الهند، الأمر الذي تسبب في ارتفاع سعر الكيس الأرز في الأسواق المحلية إلى جانب تدهور قيمة العملة المحلية التي ساعدت هي الأخرى بهذا الارتفاع، وقد ارتفع سعر كيس الأرز - الفخامة - من 82000 في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر إلى 85000 في الأسبوع الأخير؛ أي بمتوسط ارتفاع 2250 ريال لشهر سبتمبر مقارنة مع شهر أغسطس.

وفيما يتعلق بسعر زيت الطبخ فقد عاود بالارتفاع في أسواق محافظة عدن بمتوسط ارتفاع 1000 ريال مقارنة مع الأسعار للشهر الفائت، وبعد ثبات دام لعدة أشهر ارتفع سعر علبة حليب الاطفال - بيبلاك رقم 3 - من 7500 ريال إلى 9000 ريال أي بزيادة 1500 ريال عن السعر المعهود للعلبة.

ثانيًا: متوسط أسعار السلع المكملة:

وبالنظر إلى الجدول أعلاه وبلمحة سريعة على الشكل المخصص لمتوسط أسعار السلع المكملة المختارة من قبل الفريق، لاحظنا ان أسعار السلع المكملة قد ثبتت ابان شهر سبتمبر، فِيمَا عَدَا معجون الطماطم - المدهش

- الذي ارتفع متوسط سعره بمقدار 400 ريال للكرتون الواحد، في حين انخفض سعر المكرونة - المائدة - من 750 في الأسبوع الأول إلى 700 ريال في الأسبوع الأخير من الشهر نفسه.

■ ثالثاً: متوسط أسعار الفواكه والخضروات:

هذا وقد ثبتت أسعار الفواكه والتمور خلال شهر سبتمبر، وبالمقابل نجد من خلال الشكل ارتفاع اسعار بعض أصناف الخضروات ابرزها: البطاطس، والبصل الجاف، والبادنجان، بمتوسط ارتفاع 440 ريال للبطاطس، و 200 ريال للبصل الجاف، و440 ريال للبادنجان؛ في حين انخفض سعر الطماطم بمتوسط انخفاض 110 ريالًا، والبامبا التي انخفضت بـ 500 ريال للكيلو الواحد.

■ رابعاً: متوسط أسعار اللحوم والأسماك:

أما عن أسعار اللحوم ومشتقاتها فقد ثبتت خلال الشهر، كما نجد أن متوسط أسعار الأسماك المختارة من قبل الفريق قد ثبتت هي الأخرى باستثناء سمك الثمد الذي كان متوسط سعره خلال شهر أغسطس 11000 أي بانخفاض يقدر بـ 1400 ريال يمني.

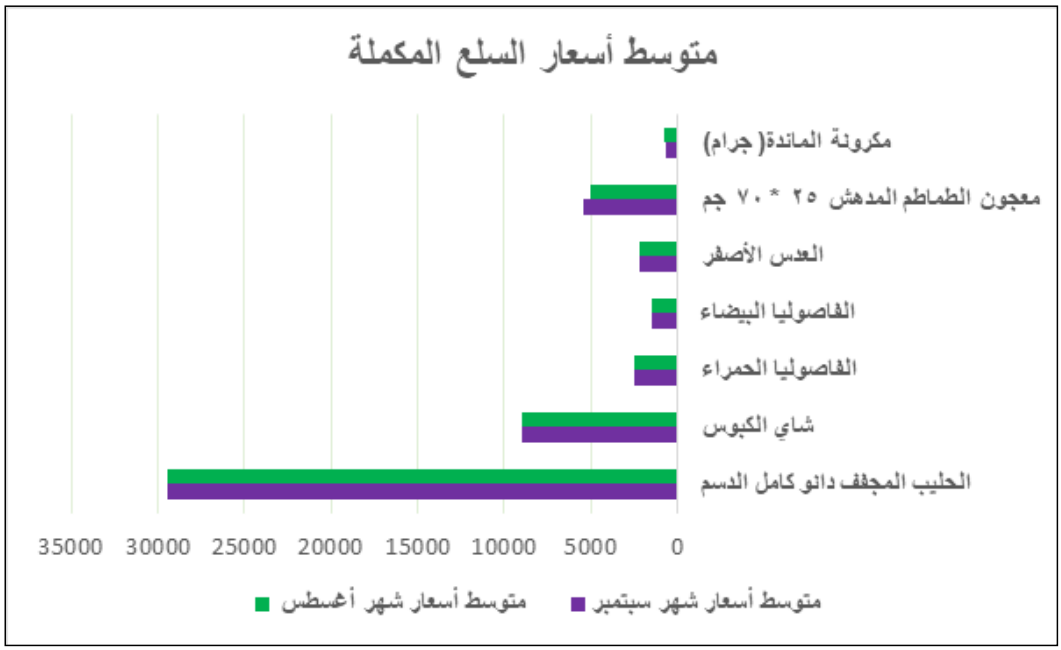

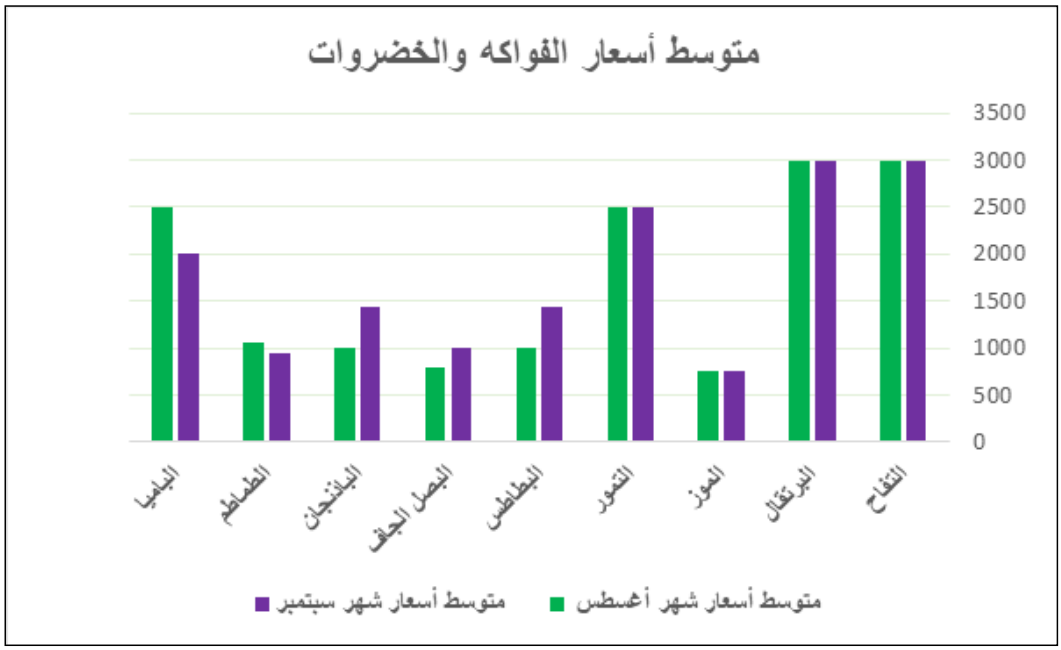

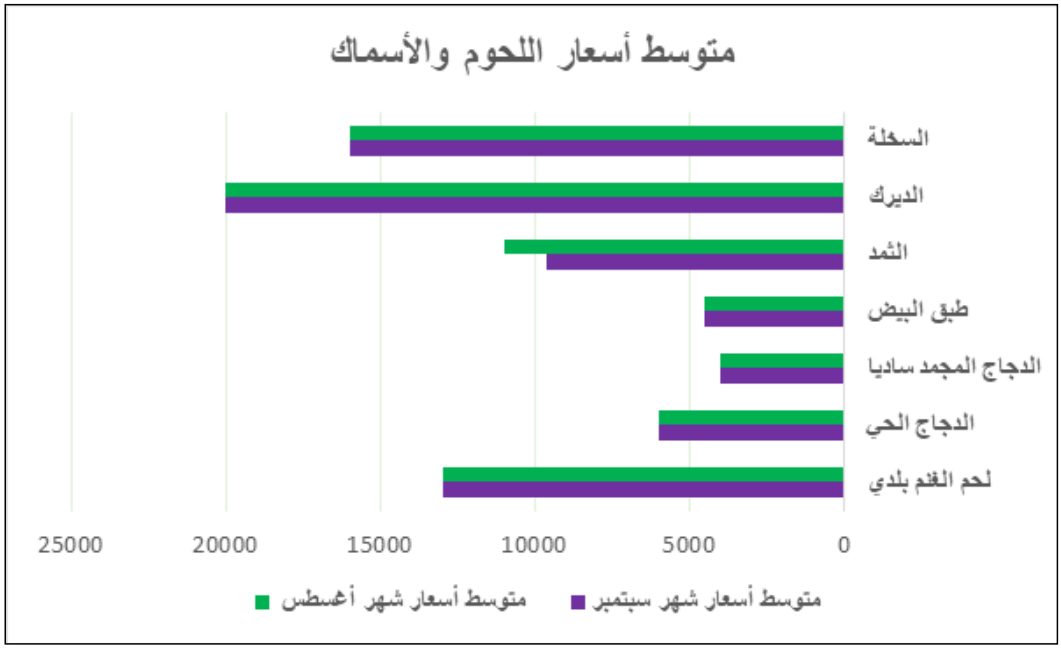

اليمن والمهاجرين الافارقة

د. محسن باشجيره

■ تمتلك اليمن موقع جغرافي ذو اهمية إستراتيجية مكنته عبر التاريخ من ان يلعب دورا كبيرا كدولة اقليمية في المنطقة بل وعالميا كونه يطل على باب المندب هذا الممر المائي الحيوي والذي عبره تمر صادرات اوروبا الى الهند وشرق اسيا والعكس اضافة الى مرور حاملات النفط والغاز مما جعله عرض لأطماع مثير من دول العالم الاستعمارية من برتغاليين وانجليز.

والان وبسبب الاحداث التي مر بها بلدنا وتدهور احواله السياسية والتي تبعتها تدهور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وظهور كيانيين واحد في الجنوب والذي يمثل الشرعية والاخر في الشمال والذي يمثل حكومة انصار الله الحوثية جعل من اليمن للأسف ممر لهجرة الافارقة من اورمو والصومال وغيرهم دون حسيب او رقيب عبر السواحل اليمنية والتي تقدر طولها بحوالي 2500 كم وبما ان البعض من ضعفاء النفوس اكان من الجانب اليمني او الافريقي ازدهرت تجارتهم من خلال تهريب الافارقة الى اليمن والرمي بهم في السواحل دون مراعات لظروفهم الصحية والبدنية حيث ان البعض لا يستطيع السباحة ويموت غرقا في المياه الاقليمية اليمنية .

وهذه مشكلة كبيرة لبلد تنهشه الحروب الداخلية والجماعات الارهابية اضافة الى ضعف عملته حيث وصل سعر الدولار الى 1700 ثم تراجع ال 1200 ريال والان وقف عند 1406 بالأمس في مناطق الشرعية وهذا من اهم الاسباب الاقتصادية والتي جعلت البلد تسير بعملتين مختلفتين في القيمة موحدة بالاسم الريال.

لابد من وقفة جادة من الحكومة اليمنية حول الهجرة الافريقية لأنها بمثابة قنبلة موقوتة خصوصا ان غالبية المهاجرين شباب فوق ال 17 الى 40 سنة وهذه ممكن تستخدم في بلد منهك كقوة ضاربة لمن يستخدمها لغرض في نفس يعقوب وما أكثر من يريد لنا عدم الاستقرار وكأنها لعنة على هذا الشعب الصابر المكافح والذي تحدى الصعاب التي تهزه من وقت لأخر والذي صبر كل هذه السنين، لكن لا قدر الله لا نريد له فاجعه من كثر المهاجرين الغير قانونيين وكلنا نراهم وهم يتجولون في مدننا وشوارعنا بدون حسيب ولا رقيب.

سؤال هنا يفرض نفسه لماذا مفوضية الامم المتحدة لا تسعى الى السعي والتواصل مع بلدان المهاجرين ويكون لهم دور فاعل ومحوري في هذه الاشكالية خصوصا وهي تعلم ان وضع البلد في حالة مزرية وارتفاع البطالة ونقص في الغذاء واتساع رقعة النازحين في الداخل بسبب الحروب الداخلية.

وحيث ان الامم المتحدة اعلنت ان أكثر من 77 ألف مهاجر أفريقي وصلوا إلى اليمن منذ بداية العام 2023 وخلال الستة أشهر الأخيرة، نطالب من المفوضية العامة للأمم المتحدة في العاصمة المؤقتة عدن من دراسة حول عدد المهاجرين واحتوائهم مثل السابق في مخيمات كمخيم خرز في لحج ومخيم احور في ابين ومخيم بئر علي في شبوة وتشرف على عدم السماح لهم بالتجوال فيما بين المحافظات كما هو معمول في كثير من دول العالم.

وهنا ننوه الى ان على المكاتب التنفيذية في المحافظات عدم السكوت عن انتشار الافارقة مما يمكن ان يحدث من كوارث لا قدر الله والتعامل معهم بحزم ومكافحة تواجدهم بالأسواق العامة وامام المطاعم ومحطات النقل والمشي بالخطوط بين المدن والمحافظات.

يا ولاة امرنا يجب ان يكون لكم قرار واضح وصريح وصارم تجاه هذه الظاهرة التي استفحلت كثيرة في السنوات الاخيرة وكان البعض لا يعنيه الامر اللهم اشهد اننا نريد ان نوصل رسالتنا لأصحاب القرار ولهم الحكم في ذلك.

التوجه نحو الاقتصاد الرقمي

إعداد: مدرس سارة خدابخش
محاضر في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

■ تسعى العديد من الدول المتقدمة في هذا الحين للإتجاه نحو التحول للاقتصاد الرقمي فهنالك البعض الذي بدأ بهذا التحول والبعض الآخر يسعى لإنجازه وفقاً لخطة زمنية للتحول وتحقيق الريادة في ظل الاقتصاد الرقمي فهو 'التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت أو اقتصاد الويب بمعنى أنه اقتصاد يتعامل مع المعلومات الرقمية والزبائن الرقمية والشركات الرقمية أي أنه عبارة عن التكامل والتفاعل والتنسيق مابين تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي الدولي من جهة آخرى ويرتكز على ركزتين أساسيتين هما التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات"1, ولكي تحقق الدول الإستفادة من التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتقوم بإستغلال التقدم التكنولوجي المتاح لابد لها من توافر عدد من المقومات أهمها:

■ أولاً: سد الفجوة الرقمية:

لايزال العديد من سكان العالم يعانون من عدم توافر خدمات الإنترنت وأيضاً لابد من التحول نحو الوظائف التي تعتمد على التطور التكنولوجي وتطوير أنظمة آمنة للإستخدام التكنولوجي لحماية الأمن السبراني.

■ ثانياً: إنتقال التعامل مع البنوك الرقمية ذات المصداقية:

فتساعد هذه البنوك المتعاملين بها على استخدام كافة المعاملات المصرفية الرقمية لتلبية احتياجات العملاء والتطور الاقتصادي الرقمي والتعامل مع العملات الرقمية والإفتراضية مع خضوع هذه البنوك للرقابة التكنولوجية لكافة العمليات المصرفية المستحدثة.

■ ثالثاً: التنافسية:

يختلف السوق الرقمي عن الأسواق الواقعية وذلك وفقاً لتطبيق التكنولوجيا وسهولة الإتصال على المستوى المحلي أو العالمي ويتأثر بشكل كبير بأساليب أداء المعاملات التجارية والمصرفية الافتراضية.

وعقب أزمة كرونا والإغلاق الاقتصادي الكامل في بعض الدول والجزئي في البعض سعت بعض الدول نحو تفعيل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي لكي تتجاوز المشكلات الاقتصادية التي ألمت بها ومن نماذج الدول التي كانت رائدة في التوجة نحو التحول نحو الاقتصاد الرقمي يمكن الإستفادة من تجربتي الصين والإمارات:

1- تجربة التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في الصين

سبقت الصين العديد من الدول في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي إلى ماقبل جائحة كرونا ويعتبر مشروع طريق الحرير الرقمي في عام 2015 التجربة العالمية الصينية الأكبر في التوجه نحو

الاقتصاد الرقمي من خلال تطوير الخدمات الإلكترونية الرقمية والتجارة الإلكترونية والتمويل عبر الإنترنت, ‘فقد بلغت مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي الصيني حوالي 34.8% في العام 2018 وشكلت التجارة الإلكترونية حوالي 45% من إجمالي المعاملات الاقتصادية ومع ظهور الجائحة إزداد التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وتطورت العديد من الشركات المتعلقة بالبلوكشين — دفتر أستاذ رقمي لامركزي يتمتع بمزايا قائقة في تحسين كفاءة المعاملات وحماية أمن المعلومات- وصدور العملات التي تتبع البنك المركزي الصيني المعروفة باليوان الرقمي في العام 2022 لتسهيل عملية دعم الدفع الرقمي فنجاح التجربة الصينية بالتوجه نحو رقمنة الاقتصاد كان من خلال دعم الحكومة للاستثمار في البنية التحتية الرقمية التي سهلت بشكل كبير التحول نحو الاقتصاد الرقمي وأصبحت منافسة كبيرة لاقتصاد الدول المتقدمة.2

2- تجربة التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في الإمارات:

سعت الإمارات بخطوات ملموسة لتأسيس التحول نحو الاقتصاد الرقمي والإستفادة من الإيجابيات والفوائد التي يوفرها الاقتصاد الرقمي منذ العام 2018 من خلال إطلاق المبادرات التي تشجع على الإبتكار فهي دولة رائدة في مجال الخدمات الإلكترونية تحتل المرتبة الـ 21 عالمياً في مؤشرات الخدمات فقد ساعدها بناء المجتمع الذكي على الإلتحاق بالركاب العالمي المتقدم وحققت تحول بنسبة 96.3% من الخدمات الحكومة الإلكترونية الأكثر أهمية وفي ظل ذلك أصبحت في العام 2020 الدولة الأولى عربياً في مؤشرات تنمية الاقتصاد الرقمي حيث يساهم الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات بنسبة 4.3% من حيث الناتج المحلي الإجمالي حيث يختلف الاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد التقليدي بسرعة نموه.

ويمكن القول أن نجاح أو فشل بعض تجارب التحول نحو الاقتصاد الرقمي ماهو إلا بسبب ضعف خدمات الإنترنت في بعض الأماكن وضعف الخدمات المصرفية الإلكترونية وقلة التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي قبل جائحة كرونا إلا أنه بعد هذه الجائحة زاد الوعي العالمي بضرورة التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وفوائده.

المراجع:
1- يدو محمدو, بوعافية رشيد, إنعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي, الملتقى العلمي الدولي الخامس,الجزائر. 2012. ص 2
2- موساوي سعاد, تقرورت محمد, قراءة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الصين, مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة, العدد 1, الجزائر, 2023. ص-105 114
3- يحي شرقي, توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة, مجلة المحاسبة التدقيق والمالية, العدد2, الجزائر, 2021. ص 60-59

AL-SADI ATG GROUP

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

المساعدات الإنسانية لليمن

مختار محمد النشمي
بنك التسليف التعاوني والزراعي فرع المكلا

■ تعد اليمن واحدة من أشد الدول التي تعاني من النزاعات والأزمات الإنسانية في العالم. يعاني الشعب اليمني من نقص حاد في الغذاء والماء والرعاية الصحية، وتتفاقم الأوضاع الإنسانية في ظل استمرار الحرب والتهديدات الأمنية. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تعد المساعدات الإنسانية لليمن ضرورة حتمية للتخفيف من معاناة الشعب اليمني.

تشمل المساعدات الإنسانية لليمن مجموعة واسعة من الجهود التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين. يتضمن ذلك توفير الغذاء والماء النظيف والسكن الآمن والرعاية الصحية، بالإضافة إلى توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد الذين تأثرت حياتهم بالصراعات المستمرة.

إن المساعدات الإنسانية لليمن ليست مجرد مسؤولية عالمية، بل هي أيضًا واجب إنساني. يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لتقديم الدعم اللازم لليمن وشعبه في هذه الظروف الصعبة. يجب أن تكون المساعدة الإنسانية شاملة ومستدامة، مع التركيز على إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وتوفير فرص العمل والتعليم للشباب اليمني.

ومع ذلك، يجب أن يتم توجيه المساعدات الإنسانية بطريقة شفافة وفعالة لضمان وصولها إلى المستحقين الفعليين. يجب أن تكون هناك آليات لمراقبة وتقييم توزيع المساعدات للتأكد من أنها تصل إلى أولئك الذين يحتاجون إليها بشكل فعلي.

إن اليمن يعاني من أزمة إنسانية خانقة تستدعي التدخل الفوري لتقديم المساعدة. تعد المساعدة الإنسانية لليمن أمرًا ضروريًا لإنقاذ حياة الآلاف من الأشخاص الذين يعانون من الجوع والفقر والمرض.

تعاني اليمن من حرب مدمرة منذ عدة سنوات، وهذا تسبب في تدهور الوضع الإنساني للمدنيين. يواجه السكان نقصًا حادًا في الغذاء والماء النظيف والرعاية الصحية الأساسية. وللأسف، تعرض الأطفال والنساء لخطر الوفاة بسبب سوء التغذية وانتشار الأمراض.

تأتي المساعدات الإنسانية لليمن على أيدي المنظمات الدولية والهيئات الإنسانية المختلفة. يتم تقديم المساعدات الغذائية والمياه والدواء والإمدادات الطبية إلى السكان المحاصرين في المناطق المتضررة. تعمل هذه المنظمات بجد لتوفير الرعاية الصحية اللازمة وإنقاذ الأرواح.

على الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن المساعدات الإنسانية لليمن لا تزال غير كافية. يجب على المجتمع الدولي زيادة التمويل والدعم للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. يجب أن تعمل الدول والمنظمات العالمية معًا لتخفيف معاناة الشعب اليمني المظلوم.

بالنظر إلى الأوضاع الصعبة التي يواجهها اليمنيون، لا بد من توفير المساعدة الإنسانية بشكل مستدام وطويل الأمد. يجب أن يكون هناك تركيز على إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وتطوير القدرات المحلية للتأكد من أن اليمن سيتمكن من التعافي والاستقرار.

تتعاون العديد من الدول والمنظمات الدولية لتوفير المساعدات الإنسانية لليمن. منذ سنة ٢٠١٥. كما تعاونت منظمة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية مثل الهلال الأحمر ومنظمة اليونيسيف واليونيسف في تقديم المساعدات الضرورية للشعب اليمني. وتشمل هذه المساعدات توزيع الغذاء والماء النظيف والمساعدة الطبية وبناء المدارس والمستشفيات.

تعتبر المساعدات الإنسانية لليمن ضرورية للحد من معاناة الناس والحفاظ على حياتهم. ومع ذلك، لا يزال هناك تحديات كبيرة تواجه جهود تقديم المساعدات، مثل الحصار الذي يفرضه بعض الأطراف المتحاربة على البلاد وتدهور الأوضاع الأمنية. ولذا، يجب على المجتمع الدولي العمل بشكل متواصل وجماعي لتعزيز جهود المساعدة الإنسانية لليمن وضمان وصول المساعدات إلى الأشخاص المحتاجين.

باختصار، فإن المساعدات الإنسانية لليمن تمثل أملًا مشرقًا في تخفيف المعاناة الإنسانية الهائلة في البلاد. ومن خلال العمل المشترك والمستمر، يمكننا أن نساهم في بناء مستقبل أفضل للشعب اليمني وتحقيق التنمية المستدامة والسلام في البلاد.

في النهاية، يجب أن تتعاون الدول العربية والدول العالمية لتعزيز المساعدات الإنسانية لليمن وتخفيف معاناة الشعب اليمني. يجب أن تكون هناك روح التضامن والتعاون الدولي للتغلب على الأزمات الإنسانية وتحقيق التنمية المستدامة لليمن.، تقديم المساعدة الإنسانية لليمن أمر حيوي لإنقاذ حياة الأشخاص المحرومين من الأساسيات. يجب أن تكون المجتمع الدولي متحدة لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية الحالية وتوفير الدعم اللازم لليمن. إن العمل المشترك والتعاون سيساهم في تحقيق التغيير وإعادة الأمل للشعب اليمني المنكوب.

دور برامج الأمم المتحدة في الحد من الازمة الاقتصادية والانسانية في اليمن

محمد جمال الشعيبي
مدرس في قسم العلوم السياسية جامعة عدن

■ أدى النزاع الذي طال أمده في اليمن، منذ مارس 2015 إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في البلد، مما جعل ملايين اليمنيين المستضعفين في حاجة ماسة إلى مساعدات عاجلة، وفقا لتقارير واحصائيات الأمم المتحدة حول الازمة، فهي تعد أكبر أزمة للأمن الغذائي في العالم، مع نزوح ملايين اليمنيين من منازلهم ومناطقهم جراء الصراع المستمر، وانهيار الخدمات العامة الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء، وتوقف دفع الرواتب، والانخفاض الحاد في الاقتصاد المرتبط بالتضخم المفرط، وتدهور الأنشطة الزراعية، وارتفاع أسعار الوقود، فقد تعرض ملايين الأشخاص في اليمن لفقدان سبل العيش، في ظل انعدام وجود حل سياسي.

ومنذ بداية الازمة في اليمن ومع اشتداد وتيرتها وتداعياتها، تدخلت الأمم المتحدة عبر هيئاتها ومكاتبها والوكالات التبعة لها وبرامجها المختلفة، في تنفيذ العديد من المشاريع للمساعدة في الحد من تأثير التداعيات المتعددة التي افرزتها الأزمة، وذلك من خلال خلق فرص كسب العيش، وتوليد الدخول، التي تمكن الأسر والأشخاص المستضعفين والمتضررين من الحرب، بما في ذلك النازحين داخلياً والنساء والشباب من شراء الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء، والرعاية الصحية والملابس والمياه، الى جانب إعادة تأهيل الأصول المجتمعية الأساسية والبنية التحتية لتوفير الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية وتحفيز الاقتصاد، وقد تعددت المساعدات الاقتصادية المقدمة لليمن، إلا أنه يمكن حصرها في نوعين من المساعدات هي مساعدات الأمن الاقتصادي للمجتمع ومساعدات التمكين الاقتصادي.

■ أولا: المساعدة في توفير الأمن الاقتصادي للمجتمع.

ركزت هذه المساعدات الاممية على توفير حد معقول من الأمن الاقتصادي للمجتمع وللمعوزين تحديداً، بداية من خلق فرص كسب العيش وتوليد الدخل لشراء الاحتياجات الأساسية وإعادة تأهيل الأصول المجتمعية الأساسية، اذ يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة مع الحكومة والشعب اليمني منذ أكثر من 50 عامًا، وعلى الرغم من هذه الجهود التي يقوم بها، إلا أن الصراع أدى إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة، حيث ان ما يقرب من 80%، من اليمنيين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، و10 ملايين شخص على شفا المجاعة، وأكثر من 3 ملايين مشردون، وتحتل اليمن المرتبة 178 على مؤشر التنمية البشرية، مقارنة بالفترة السابقة قبل الحرب حيث كانت في المرتبة 153، وفي ضوء الحاجة الملحة والواسعة الانتشار، أنشأ البرنامج الإنمائي مكاتب فرعية في عدن والحديدة والمكلا، ويقف إلى جانب اليمن بهدف اعادة البناء بشكل أفضل، حيث قام البرنامج بتوسيع نطاق الاستجابة للأزمات الطارئة، وبناء قدرة المجتمعات الريفية على الصمود، من خلال نهج يبدا من القاعدة إلى القمة، يعمل مع الأنظمة المحلية على تعزيز قدرات المؤسسات على استئناف تقديم الخدمات بشكل تدريجي وتوسيع نطاقها، حيث استهدفت البرامج الموسعة الى جانب التخفيف من تأثير الأزمات المتعددة من خلال استعادة سبل العيش، وإعادة تأهيل الأصول الإنتاجية، وتعزيز

تقديم الخدمات، وتحسين الوصول إلى التمويل والأسواق، أيضا تقديم التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر حتى تتمكن من تقديم الخدمات لعملائها، وإعفاء الشركات الصغيرة المتأثرة بالأزمة من ديونها، وفي مجال الطاقة ومع استمرار نمو الطلب على مصادر الطاقة الموثوقة اسهم في تقديم حلول الطاقة الشمسية للمجتمعات المحلية لتحسين سبل العيش، والخدمات في القطاعات ذات الأولوية، اذ ان الطاقة الشمسية هي وسيلة مستدامة ومنخفضة التكلفة، كما أنه يخفف من الآثار البيئية السلبية للاعتماد على الوقود والاستخدام الكثيف للأخشاب والفحم.

وفي ظل استمرار الحرب عمل البرنامج الإنمائي وما زال يعمل ضمن الفريق القطري للأمم المتحدة في اليمن، الذي ينسق بين المساعدات الإنمائية المقدمة من قبل جهات مختلفة بمنظمة الأمم المتحدة، وتطوير إطار المنظمة للتعاون الإنمائي المستدام، اذ يمكّن هذا الإطار من العمل كوحدة واحدة في دعم أولويات التنمية في اليمن في ظروف الأزمة، وبناءً على تفويضات وإشراف الفريق القطري، شارك البرنامج في فرق ومجموعات عمل محورية، شملت فريق الأمم المتحدة الإنساني القُطري، وفريق إدارة عمليات الأمم المتحدة، والفريق المنسق للتحويلات النقدية، ومجموعة نتائج إطار التعاون الإنمائي المستدام، حيث تعتبر هذه المجموعة مسؤولة عن مراقبة تنفيذ برامج (UNSDCF)، وتتكون المجموعة من أربع مجموعات فرعية، هي الأمن غذائي، والتنمية المحلية، والاقتصاد الشامل، والخدمات الاجتماعية.

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت عن الاطار الاستراتيجي الانتقالي 2017-2019م، الذي احتوى على عدد من الاهداف منها تخيف أثر النزاع الحالي على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على المرونة الاقتصادية، حيث كان من ضمن النتائج المترتبة عن هذا الاطار الحفاظ على الوظائف المهمة والاساسية لمؤسسات الدولة على الصعيدين المركزي والمحلي، والمساهمة في بناء الثقة بين اطراف النزاع، واستمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية الى عموم السكان، وزيادة الاعتماد على الذات اقتصادياً من خلال قيام المجتمعات المحلية بإدارة التهديدات الخارجية والمخاطر والصدمات بشكل أفضل وتعزيز التماسك الاجتماعي، أيضا ضمان القيادة الفعّالة ومشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني وتعزيز مساهمتهم في تحقيق السلام والأمن في اليمن.

والى العام 2020م، وعبر برنامجها الإنمائي استمرت الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية لليمن، اذ حققت إنجازات مختلفة التأثير على المجتمع، منها الذي يتصل بالاقتصاد كدعم الأمن الغذائي والمالي للمشاريع المنفذة، وتجهيز السلطات المحلية لتخطيط وتنسيق ومراقبة تقديم الخدمات ذات الأولوية بشكل أكثر فعالية، وذلك في سبيل تحقيق عدد من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

1. تعزيز الأمن المالي من خلال أنشطة مدرّة للدخل وتحديث أو استبدال الأدوات اللازمة المستخدمة في العمل والموارد.
2. تعزيز قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية من خلال تخطيط وتنسيق أفضل.
3. مساعدة أكثر المجتمعات تضرُراً للوصول إلى الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي.
4. إصلاح وتجهيز مركز التدريب التابع لميناء الحديدة، كذلك تقييم موانئ البحر الأحمر وشراء معدات عاجلة لميناء الحديدة بما في ذلك إصلاح رافعتين بحريتين.

وفيما يتعلق بالإنجازات التي حققها البرنامج في مجال بناء قدرات المجتمعات والسلطات المحلية لتخطيط وتحقيق أهدافها بشكل أفضل، تم إنشاء وإعادة تنشيط 230 مجلس تعاون قروي، وتصميم 230 خطة مرونة مجتمعية من قبل مجالس التعاون القروية، وتنفيذ 789 مبادرة مجتمعية ذاتية، وتنفيذ 257 بدعم مادي، أيضا تدريب 1,952 شخص على المهارات الحياتية، وتدريب 9 فرق إدارية من السلطة المحلية، وخلال الفترة بين يناير 2019م، ويونيو 2020م، جرى توفير أكثر من 2.3 مليون يوم عمل للمتضررين من الأزمة، وتشغيل حوالي 102.000 من أفراد الأسر الضعيفة في برامج النقد مقابل العمل، الذي يستفيد منها بشكل غير مباشر أكثر من 600.000 فرد، أيضا حصول أكثر من 2.2 مليون شخص على خدمات المياه والتعليم والطرق المحسنة، كذلك إعادة ترميم وتجديد 1600 فصل دراسي، وتحسين 191 كيلومتراً من الطرق، وحصول أكثر من 342.900 شخص على مصادر الطاقة الشمسية بما في ذلك 35 مدرسة، و101 مرفق صحي، وفي القطاع الزراعي تم بناء واستصلاح أكثر من 8.529 هكتار من الأراضي الزراعية، وفي جانب التخلص من الاضرار التي افرزتها الحرب تم تطهير 4.8 مليون متر مربع من الأراضي، وإزالة أكثر من 100.000 جسم من المتفجرات

وفي الربع الثاني من العام 2021م، حقق البرنامج إنجازات في دعم سبل العيش والأمن الغذائي في اليمن (الصمود الريفي 2)، وإنعاش سبل كسب العيش، وبناء قدرات صيادي الأسماك من أرباب الأسر في محافظتي عدن وحضرموت، ومشروع بناء سبل العيش القادرة على التكيف وتحسين خدمات الحماية للمجتمعات المتأثرة بالصراع في عدن ولحج، حيث تمثلت الإنجازات التي حققها البرنامج خلال تلك الفترة في تعزيز القدرة الشرائية للمجتمعات المتضررة، أيضا استعادة البنية التحتية المجتمعية من خلال حصول العمالة على فرص عمل مؤقتة، حيث استفاد أكثر من 10,260 شخص من أنشطة النقد مقابل العمل بشكل مباشر، وأكثر من 37,580 شخص بشكل غير مباشر، واستصلاح 371هكتار من الأراضي الزراعية.

كما قام البرنامج بدعم عملاء التمويل الأصغر على استعادة أعمالهم التجارية التي كانت في كثير من الحالات مصدر دخلهم الوحيد، حيث أظهرت نتائج دراسة أجرتها شبكة اليمن للتمويل الاصغر، والتي استهدفت عينة من عملاء التمويل الأصغر في 10 محافظات، أن 72٪ من الرجال المستهدفين و63٪ من النساء، أبلغوا عن زيادة في الدخل، حيث ان 81٪ من عملاء التمويل الأصغر يوظفون ما لا يقل عن ثلاثة عمال في كل مشروع، كما حافظ أكثر من 87%، من المستفيدين على مشاريعهم واستمروا في العمل على الرغم من الظروف القاسية والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة، وبلغت نسبة قطاعات الأعمال المستفيدة من المشروع 34٪ تجارية، و23٪ صناعة خدمات، و21٪ مواشي، و18٪ صناعة يدوية، و4٪ زراعة.

ومن أوجه الدعم الاخرى التي تقدمها الأمم المتحدة المساعدات الغذائية، وذلك عبر صندوق المساعدات الغذائية الذي يعد أحد الاذرع المهمة في الجانب الإنساني، وتفيد تقارير الصندوق ان برنامج المساعدات الغذائية الذي قدمها اسهمت في تخفيف اثار الازمة من خلال توزيع المواد الغذائية، حيث توسع نشاط الصندوق ليشمل اكثر من 12 مليون شخص، وذلك من خلال توزيع المواد، وتزويد المستهدفين بالقسائم التي تمكنهم لاحقا من استخدامها في متاجر التجزئة في المناطق التي تفتح فيها المحلات التجارية، حيث كانت تحصل كل اسرة مكونة من عدد من الافراد على حصة شهرية، الان ان البرنامج استبدل تلك القسائم بعد ذلك بطريقة أخرى تقوم على تلقي الأشخاص مباشرة تحويلات نقدية شهرية تعادل 12 دولار عن كل فرد، وهو ما يوفر السيولة في الاقتصاد المحلي، كما يقدم دعما غذائياً لأكثر من 3 مليون امرأة وطفل دون سن الخامسة.

■ ثانيا: تنفيذ خطط وبرامج التمكين الاقتصادي.

مما يجدر الحديث عنه حول اليمن أن المساعدات الأممية للتمكين الاقتصادي اتت في مضمار تدخلات برنامج التعافي الاقتصادي والتنمية، وهذه التدخلات مترابطة ومكملة لبعضها البعض، من حيث أنها وإن بدت مهتمة بتفاصيل تخص حياة الناس وبالأصول الإنتاجية والبنى التحتية وغيره، إلا أن آثارها تتغلغل إلى منشآت البنيان الاقتصادي للمجتمع الخاصة والعامة، المنضوية في قطاعات الاقتصاد الكلي للبلد، إذ أن تعافي هذه القطاعات يمنح المجتمع القدرة على الصمود الاقتصادي والابقاء على القطاعات الأساسية بالاقتصاد المولدة للناتج المحلي، ففي عام 2008م، أعلنت اليمن عن عزمها

العمل بالبرنامج الوطني للعمل اللائق 2008-2010م.

ويعد البرنامج خطوة متقدمة في تمكين أفراد من المجتمع ليصيروا فاعلين في الاقتصاد، وبعد ما تعرض له الاقتصاد اليمني من اضرار، ارجعت برامج التمكين خطوة إلى الوراء، الامر الذي برز في التعديل الذي طرأ على إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث أصبحت الأولوية للفئات السكانية الأكثر عرضة للاستبعاد الاقتصادي وعدم الأمان الاقتصادي، حيث أن الحرب أدت إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة، وذلك يؤكد وجهة نظر الأمم المتحدة بشأن الاستبعاد الاقتصادي الذي شهدته اليمن بزمن الحرب، ليس فقط للعاملين، بل حتى منشآت القطاع الخاص العاملة في مجال الصناعات الخفيفة، وقطاع الزراعة، وأصحاب المهن الحرة وغيرهم، وإزاء ذلك قدمت مساعدات في سبيل دعم التمكين الاقتصادي من خلال دعم العديد من المشروعات.

أ- دعم وتعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية

تم تصميم المشروع لدعم مرونة أنظمة الحوكمة المحلية، بهدف تعزيز مرونة وتعافي المجتمعات المتضررة من النزاع، حيث اعتمد المشروع على تقييم النزاع الذي طال أمده والتحركات السكانية الضخمة في جميع أنحاء البلاد، التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال، ولا يمكن أن تعتمد مرونة السكان المحليين فقط على المساعدة الذاتية أو الخارجية، اذ انه من الضروري أيضًا أن تكون السلطات المحلية قادرة على تنفيذ مهمتها بشكل أكثر فاعلية من حيث القيام بالمهام الأساسية، وتقديم الخدمات الأساسية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاحتياجات الطارئة مثل حل النزاعات، والمساعدة الانسانية، وإدارة الكوارث، ودعم النازحين، وعلى الرغم من الوضع غير المستقر، أثبتت السلطات المحلية أنها صامدة بشكل ملحوظ في مواجهة الآثار الطويلة للصراع، لكن سيكون لمزيد من التدهور آثار خطيرة على استدامة المساعدة والانتعاش واستمرارية أي تسوية سياسية وتحوّل في المستقبل، وتؤدي الفجوات المتزايدة في نظام الحكم المحلي في القدرات والموارد والنتائج في جميع أنحاء البلاد إلى خلق عدم استقرار مؤسسي واقتصادي شديد يهدد بإطالة فترة النزاع.

وطوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً منظماً وممنهجا للسلطات المحلية للمساعدة في الحفاظ على أداءها وتعزيزه وتوسيعه، حيث استهدف المشروع ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لليمنيين، لا سيما للفئات الأشد فقراً وضعفاً، واستجاب للتحديات التنموية الحاسمة، والتي يحرص البرنامج الإنمائي على بناء الشراكة القائمة مع الاتحاد الأوروبي والعمل بشكل وثيق لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في اليمن والمنطقة، التعبير عن التزامه بدعم الاستجابة للأزمة الإنسانية، وفي نفس الوقت دعم تنفيذ رابطة الإنسانية والتنمية والسلام من خلال تعزيز القدرة المؤسسية والاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي، ودعم الشركات الصغيرة وتحسين الوصول إلى الفرص الاقتصادية للنساء.

كما استهدف المشروع تعزيز قدرات السلطة المحلية على الاستجابة لاحتياجات المجتمع من الخدمات بطريقة شاملة وخاضعة للمساءلة، وتحسين قدرات مقدمي الخدمات العامة لتوسيع نطاق الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً، وتقوية العلاقات المركزية والمحلية والأفقية بين أصحاب المصلحة في الحكم المحلي، وتعزيز فرص التعاون بين الشركات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة في سلاسل القيمة، وزيادة الوصول الآمن إلى الخدمات المالية للوكلاء الاقتصاديين في سلاسل القيمة الواعدة.

وفيما يتعلق بالإنجازات حقق مكون المرونة المؤسسية، الإنجازات التالية:

1. تم تمكين السلطات المحلية من الاستجابة لاحتياجات المجتمع من خلال تحسين قدرات 548 عضواً 25% نساء، من فرق التيسير للمحافظات والمديريات في 45 مديرية مستهدفة بطريقة تكاملية وتشاركية فيما يتعلق بالتخطيط، وإعداد الموازنات، والتنفيذ.
2. كذلك قامت 41 مديرية في 9 محافظات بإنتاج خطط تنموية محلية تراعي النوع الاجتماعي من خلال العملية التشاركية والشاملة المذكورة أعلاه.
3. تجهيز أكثر من 40 مشروعاً محلياً ذا أولوية ضمن41 خطة، حيث استفاد منها أكثر من 1.6 مليون شخص، مما أتاح لهم الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والطاقة المتجددة، والتحسينات البيئية، والصحة والصرف الصحي، والمياه، والأسواق.
4. تم تقديم أدوات وأدلة ومناهج موحدة يمكن استخدامها خارج الـ 47 مديرية المستهدفة ولكل عملية تخطيط سنوي يتجاوز فترة المشروع.
5. تم تدريب 375 شخص من أعضاء منظمات المجتمع المدني و432 شخص من أعضاء اللجان المجتمعية على

الحكم المحلي والمواضيع المراعية لحساسية الصراع.

6. دعم المشروع أيضاً مكاتب التعليم على المستوى المركزي والمحافظات والمديريات بأنظمة إدارة البيانات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي مكون المرونة الاقتصادية حقق المشروع الإنجازات التالية:

1. تم تحديد 7 قطاعات من سلاسل القيمة بالتعاون بين القطاع الخاص والسلطات المحلية في عدن وحضرموت، مثل الملابس والتمور وتصنيع الأسماك والصحة والعسل والقمح، لتلقي الدعم.

2. تمكن 680 شخص من صغار المنتجون، و249 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، و16 جمعية أعمال، و7 شركات رائدة من تطوير خطط لاستمرارية الأعمال وخطط الأعمال عالية الجودة بفضل مهاراتهم التجارية والتقنية المعززة.

3. حصل عدد 501 شخص من صغار المنتجين على منح (150 في مجال التمور، 100 في مجال الحناء، و251 في قطاعات الخضار في حضرموت).

4. حصلت عدد 106 شركة صغيرة ومتوسطة على منح جزئية.

5. يستفيد أكثر من 2,000 مزارع من إنشاء أربع قنوات للري.

6. تم تحديد عدد 5 بنى تحتية للأسواق من خلال عمليات تشاركية تشمل القطاع الخاص وغرفة التجارة والسلطات المحلية (عدن وحضرموت وصنعاء).

ب- التمكين الاقتصادي للشباب وللمرأة والأسرة

تماشياً مع استراتيجية المساواة بين الجنسين والخطة الاستراتيجية للشركات، ومن خلال الخطط متعددة القطاعات، عزز برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الأساسية، وتوفر فرص العمل في حالات الطوارئ، وفرص كسب الدخل وكسب الدخل لمعالجة العقبات الهيكلية أما م المساواة بين الجنسين وتمكين النساء اقتصادياً، كما عمل مشروع دعم وتعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية على تبسيط المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة من خلال ضمان تنفيذ كلاهما في جميع مراحل البرنامج مع الاعتراف بالحواجز الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المرأة في اليمن، كذلك تعزيز دور المرأة والشباب في عملية التخطيط التنموي، كما ساعد على تقليل الفجوة لمشاركة المرأة في هيكل الحكم المحلي في اليمن من خلال إشراك النساء والشباب في كل من فريق التيسير للمحافظات، وللمديريات، لا سيما في مأرب حيث توجد مشاركة أقل، حيث ركز على بناء المهارات الفنية وخاصة في المجالات التي تراعي النوع الاجتماعي والشباب، وتنفيذ تحليل خاص بالنوع الاجتماعي يقوم بقياس تأثير الصراع على التغيير في أدوار واحتياجات النساء، والرجال، والفتيات، والفتيان.

واستهدف من هذه الجهود تشجيع السلطات المحلية على عكس احتياجات المجتمع وخاصة النساء والشباب، بطريقة دقيقة وشاملة في خطط التنمية المحلية، وقد أدى ذلك إلى انعكاس احتياجات المرأة والشباب في خطط الحكومة المحلية، وبناء أو إعادة تأهيل المدارس ومستشفيات الأمومة والطفولة والمراكز المهنية للمرأة وإعادة تأهيل المعاهد الفنية للشباب.

أيضا إشراك المرأة في سلاسل القيمة، حيث ساعد البرنامج على تعزيز مشاركة المرأة في سلاسل القيمة اليمنية من خلال تدريبها على انتاج منتجات جديدة ذات قيمة مضافة وربطها بشركة رائدة تساعد في الترويج للمنتجات وتسويقها وتوزيعها، وتشمل قطاعات سلسلة القيمة التمور وتجهيز الأسماك والحناء والعسل ومنتجات أخرى، إضافة الى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين الفتيات والنساء، وذلك من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية الخدمية الأساسية كالمدارس والمرافق الطبية، والصرف الصحي، ومرافق المياه، وغيرها، والتي تمكن الفتيات والنساء من المشاركة بشكل نشط في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بفضل هذه الخدمات الأساسية المحسنة.

حيث تمثلت الإنجازات التي حققها المشروع في مجال تمكين المرأة بآلاتي:

1. مثلت الفتيات ما يقرب من 80% من الطلاب المستفيدين من مبادرات البنية التحتية للتعليم.

2. تضمن مشاركة المرأة بنشاط (أكثر من 25%) في فرق التيسير للمحافظات والمديريات أخذ احتياجات النساء والشباب في الاعتبار أثناء تطوير الخطط التنموية للمديريات وقوائم الأولويات، إلى جانب معايير الاختيار النوع الاجتماعي، أدى ذلك إلى زيادة استجابة النوع الاجتماعي للخدمات الأساسية مثل تعليم الفتيات، والخدمات الصحية للأمومة والطفولة، والمراكز المهنية للمرأة، وإعادة تأهيل المعاهد الفنية للشباب.

3. نتيجة لورشة العمل المخصصة للسيدات في حضرموت، أنشأت سيدات الأعمال في سيئون اتحاداً نسائياً يروج لمشاريع نسائية. سيساعد تسليط الضوء على دورهم في المجتمع على زيادة تمثيلهم وتأثيرهم على سياسات وقرارات الحكومة المحلية.

4. شاركت أكثر من 65 امرأة من الكيانات المدنية والتجارية في اختيار القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية التي للدعم المقدم من مشروع سيري.

5. ساعد المشروع في وضع حجر الأساس لتأسيس ملتقى سيدات الأعمال في حضرموت من خلال تقديم الدعم للبناء المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي، ليتمكن من إنشاء هيكل إداري قوي وخطة عمل جيدة للملتقى.

6. تمكنت 81 امرأة، بدء أعمالهن الخاصة بفضل تنمية القدرات في أنشطة سلسلة القيمة، والحصول على منح للشركات الناشئة والشراكة مع شركات رائدة لتسويق منتجاتهن.

ومن المساعدات الأخرى التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في اليمن، تقديم التمويل للنساء لتشجيعهن على دخول الأسواق المحلية، وتنمية أعمالهن التجارية الصغيرة، والعمل بشكل مستقل، اذ انه خلال فترة من الفترات ساعد هذا الدعم، أكثر من 400 شركة صغيرة ومتوسطة يقودها حرفيون من النساء الذين ينتجون منتجات الحرف اليدوية، وينقلنا ذلك إلى مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية والاجتماعية وخصوصا المساعدات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمتضررين من الحرب الرجال والنساء على حد سواء، حيث وصل الدعم إلى ما هو أبعد من المدى القصير مع التركيز على الحلول التنموية المستدامة طويلة الأجل التي تمكّن المرأة من أن تصبح عوامل تغيير فعّالة في مجتمعها، من خلال الأساليب المبتكرة، كما عزز برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية وصول المرأة إلى قطاعات جديدة بما في ذلك سلسلة قيمة الطاقة الشمسية وإدارة النفايات وقطاع مصايد الأسماك مع إشراك الرجل لدعم هذه الأدوار الجديد.

■ ثالثا: خطط الاستجابة الطارئة لمواجهة الازمات الاقتصادية والانسانية

من بداية الازمة والأمم المتحدة تضع خطط للاستجابة الطارئة لمعالجة الأوضاع الانسانية والاقتصادية المتدهورة نتيجة لانهيار مؤسسات الدولة، وتطلب من المجتمع الدولي وأصدقاء اليمن والمانحين التفاعل مع هذه الخطط،

1- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2014م، والتي قدرت بمبلغ 595 مليون دولار، نفذ منها 290 مليون دولار وذلك ما نسبته 49%.

2- خطة الاستجابة للعام 2015م، والتي قدرت بمبلغ 1.6 مليار دولار، استطاعت جمع 775 مليون ودولار ما نسبته 49%.

3- خطة الاستجابة للعام 2016م، والتي قدرت بمبلغ 1.63 مليار دولار، تم حشد 980 مليون دولار ما نسبته 60% منها، وخطة الاستجابة الإنسانية للعام 2017م، والتي قدرت 2.3 مليار دولار نفذ منها 1.62 مليار دولار بنسبة 70.5%.

4- خطة الاستجابة للعام 2018م، والتي قدرت بمبلغ 2.96 مليار دولار، جمع منها 1.35 مليار دولار.

5- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2019م، والتي قدرت بمبلغ 4.2 مليار دولار، جمع منها 206 مليار دولار.

6- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2020م، والتي قدرت بمبلغ 3.38 مليار دولار، وجمع منها 1.70 مليار دولار ما نسبته 50%.

7- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2021م، قد قدرت بمبلغ 4.27 مليار دولار.

وقد ركزت خطط الأمم المتحدة على القضايا الأساسية مثل حماية المدنيين، واستعادة الخدمات الأساسية والمؤسسات، وتوفير سبل العيش، والاحتياجات الاساسية للبقاء على قيد الحياة، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

المصادر:
1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة في اليمن، متاح على الرابط: https://www.undp.org/ar/yemen/undp
2. الموقع الرسمي للأمم المتحدة في اليمن: https://yemen.un.org/
3. شبكة اليمن للتمويل الأصغر، متاح على الرابط: http://yemennetwork.org/ar/
4. برنامج الغذاء العالمي، الأمم المتحدة، 2019م، متاح على الرابط: https://ar.wfp.org/conutries/yemen-ar
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن، متاح على الرابط: https://www.undp.org/ar/yemen/projects-fy-alymn
6. الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية 2021م، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، صنعاء — اليمن، 2021م.

ألمانيا.. الصعود من وسط الركام

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

■ من منا لا يعرف المانيا ولم يسمع قصة نهضتها بعد الحرب العالمية الثانية ، تلك الدولة التي ظهرت نتيجة لاتفاقية وستفاليا والتي استطاعت خلال سنوات قصيرة ان تصبح غول اقتصاديا وعسكريا صاعدا ولكن ما لبثت أن وصلت للحضيض بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية 1918 ثم عادت وصعدت مرة اخرى باقتصاد ضخم نهاية الثلاثينات من القرن الماضي لتعاد وتهد م مدنها واقتصادها مرة اخرى بعد هزيمتها بعد الحرب العالمية الثانية وكأنه مكتوب عليها ان يكبح جماح نموها وصعودها وان تدمر كل مرة ، لكنها عادت وصنعت التاريخ مرة أخرى لتبني اقتصادا ضخما كان في فترة من الفترات ثاني اكبر اقتصاد في العالم رغم ماسيها وتمزقها إلا أنها ابت إلا ان تعلم العالم معنى الامل والصمود بل والوحدة ... هي يا سادة بحق واحدة من أهم دروس الاقتصاد والسياسة في العالم وعبر التاريخ التي يجب على دارسي الاقتصاد والسياسة دراستها والتعلم منها.

■ أولاً: سد الفجوة الرقمية:

جمهورية المانيا الاتحادية ...جمهورية فدرالية اتحادية تقع في وسط غرب أوروبا، تتكون من 16 ولاية تُغطي مساحة 357,021 كيلومتر مربع، عدد سكانها 83 مليون نسمة وفقا لتقديرات عام 2023، عدّ برلين أكبر مدنها وهي العاصمة ومقر السلطة فيها، كما تُعدُ أيضاً أكبر مدن الاتحاد الأوروبي. النظام السياسي اتحادي فيدرالي، ويتخذ شكلاً جمهورياً برلمانياً ديمقراطياً.

تنقسم ألمانيا إلى ستة عشر 16 إقليماً اتحادياً يتمتع كل منها بسيادته وحكومته المحلية الخاصة.

تقع ألمانيا في وسط أوروبا يحدها من الشمال: بحر الشمال والدنمارك وبحر البلطيق، ومن الجنوب: النمسا وسويسرا، ومن الشرق: بولندا والتشيك ومن الغرب: فرنسا ولوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا.

كانت ألمانيا قبل 1800 ريفية بشكل كبير، مع بعض المراكز التجارية الحضرية. في القرن التاسع عشر بدأت مرحلة النمو الاقتصادي السريع والتحديث، بقيادة الصناعة الثقيلة. بحلول عام 1900، كان لديها أكبر اقتصاد في أوروبا، وهو عامل لعب دوراً رئيسياً في دخولها الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت ألمانيا الغربية 'معجزة اقتصادية" في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وهي حاليا الياً أكبر اقتصاد فردي في الاتحاد الأوروبي حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3

تريليون دولار أمريكي.

تعد ألمانيا نموذجًا عالميًا بصعودها الاقتصادي بعد حرب عالمية ثانية أنهكتها ودمرت بناها التحتية، إذ استطاعت إعادة إعمار ما تهدم والوصول باقتصادها إلى مراحل متقدمة عالميًا.

ر الذي سمح لألمانيا أن تصبح قوة اقتصادية عالمية أو «المعجزة الاقتصادية الألمانية»، تعود في أصولها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. بعد أن هاجمت قوى الحلفاء واستهدفت أجزاءً كبيرة من بنيتها التحتية باتت الدولة -معظمها- مدمرة. على سبيل المثال: مدينة درسدن قد دمرت بالكامل، وقل عدد سكان كولونيا من 750 ألفًا إلى 32 ألفًا. بالمختصر، كانت ألمانيا مدمرة وتنتظر مستقبلًا مظلمًا.

عند حلول عام 1989 عندما هُدم جدار برلين ووُحدت ألمانيا من جديد، حسد العالم كله ألمانيا على إنجازها، فقد كانت تحتل المرتبة الثالثة لأقوى الاقتصادات العالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

بعد كل ما مرت به ألمانيا يمكننا أن نتفهم لماذا يطلق كثيرون على إعادة تطور ألمانيا بالمعجزة الاقتصادية.

ولكن، كيف قامت ألمانيا بهذا الإنجاز؟

■ ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية:

تروي الأرقام قصة اضطراب شامل في هذا البلد. انخفض الإنتاج الصناعي بمقدار الثلث، وانخفضت الثروة العقارية بنسبة 20%، وانخفض الإنتاج الغذائي إلى نصف ما كان عليه قبل بداية الحرب. الأفراد في عمر الشباب بين 18 و35 عامًا، معظمهم، قد قُتلوا أو أُصيبوا بإعاقة ما، ويعد هؤلاء أهم المساهمين الممكنين لإعادة البناء.

في فترة الحرب، أسس هتلر مؤنًا غذائية وخصص لكل شخص 2000 سعرة حرارية في اليوم الواحد على الأكثر، بعد الحرب، استمر الحلفاء باتباع هذا التقنين وخفضوا السعرات الحرارية المسموح بها إلى ما بين 1000 و1500 في اليوم الواحد.

أدى تدقيق أسعار المنتجات والخدمات إلى نقص كبير في المنتجات وتضخم السوق السوداء. فقدت العملة الألمانية (رايخ مارك) جزءًا كبيرًا من قيمتها، ما تطلّب من الشعب اللجوء إلى مقايضة المنتجات والخدمات.

كانت ألمانيا في هذا الوقت تحت سلطة أربع دول، وكانت ستقسّم قريبًا إلى نصفين. إذ أصبح القسم الشرقي دولة اشتراكية مع قسم من الستار الحديدي الذي كان تحت هيمنة الاتحاد السوفيتي، أما القسم الغربي فقد أصبح ديموقراطيًا، وفي المنتصف كانت العاصمة السابقة برلين التي قسمت بدورها بجدار برلين.

■ السوق الحرة الاجتماعية:

غالبًا يُعد والتر أوكن أهم شخص في إعادة بناء ألمانيا، من أب حاصل على جائزة نوبل في الأدب، ودراسته

الاقتصاد في جامعة بون الألمانية، بدأ أوكن بعد الحرب العالمية الأولى التدريس في الجامعة التي درس فيها، وفي النهاية انتقل إلى جامعة فرايبورغ التي أصبحت معروفة عالميًا بفضله.

حصل أوكن على العديد من المتابعين في الجامعة التي أصبحت المكان الوحيد في ألمانيا الممكن لمعارضي هتلر التعبير فيه عن رأيهم. ولكن الشيء الأكثر أهمية في هذا المكان كان بدء والتر في تطوير نظرياته الاقتصادية، وعرفت الجامعة بعد ذلك باسم مدرسة فرايبورغ أو «السوق الحرة الاجتماعية».

كانت أفكار أوكن مبنية على مبدأ السوق الحرة الاشتراكية إضافةً إلى السماح للدولة بالتدخل للتأكد من صحة عمل النظام على أكبر عدد ممكن من الشعب. على سبيل المثال، يجب وضع القوانين الصارمة لتجنب نشوء الاحتكارات، ويجب وضع نظام رعاية اجتماعية لحماية الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في حالات صعبة.

دعم أوكن أيضًا فكرة إنشاء بنك مركزي مستقل عن الحكومة ليركز على استخدام السياسات النقدية لإبقاء الأسعار مستقرة، إذ إنه يعكس بأشكال مختلفة أفكار ميلتون فريدمان.

عندما كانت ألمانيا في بداية مرحلة إعادة البناء، كان هناك جدال حول السياسة الضريبية التي ستتبع، إذ أراد الكثير من قادة العمال وأعضاء الحزب الديموقراطي الاجتماعي إبقاء رقابة الحكومة، ولكن أحد تلاميذ أوكن، ويدعى لودفيغ إيرهارت، الذي أطلق عليه «أبو المعجزة الاقتصادية الألمانية»، كان قد بدأ يحصل على الشهرة والأهمية لدى القوات الأمريكية في ألمانيا.

في عام 1944، عندما كان الحزب النازي ما يزال مسيطراً على ألمانيا، كتب إيرهارت مقالة لمناقشة الوضع الاقتصادي الألماني في حال خسر النازيون الحرب. وصل عمله في النهاية إلى قوات الاستخبارات الأمريكية الذين حاولوا الوصول إليه بعد ذلك.

بعد استسلام ألمانيا عين إيرهارت وزيرًا للمالية لبافاريا ومن ثم عمل جاهدًا للوصول إلى منصب مدير المجلس الاقتصادي في ألمانيا الغربية وفي النهاية حصل عليه.

سارع إيرهارت القيام بمحاولات متعددة الاتجاهات لإعادة اقتصاد ألمانيا الغربية إلى الحياة. في البداية، كان له دور مهم في إنشاء عملة جديدة بدلًا من العملة القديمة التي كانت قد فقدت قيمتها، الهدف من هذا التغيير للعملة هو خفض كمية العملة المتوفرة لدى العامة بنسبة 93%، إذ ساعد هذا القرار على الحد من التدهور المادي لدى الأشخاص والشركات، وتخفيض الضرائب لزيادة الإنفاق والاستثمار.

بين يوم وليلة، عادت ألمانيا الغربية إلى الحياة. إذ قام التجار بملء مخازنهم بعد تأكدهم من أن العملة الجديدة لها قيمة حقيقية. توقفت المقايضة سريعًا وانتهت السوق السوداء، بينما ترسخت السوق التجارية وعاد حس العمل عند الناس من جديد، وعاد الحس الصناعي الشهير عند الألمان. في مايو 1948، أضاع الألمان نحو 9.5 ساعة عمل في الأسبوع الواحد بسبب البحث عن لقمة العيش، ولكن في أكتوبر، بعد بداية العملة الجديدة بعدة أسابيع وإلغاء مراقبة الأسعار، انخفض هذا الرقم إلى 4.2 ساعة عمل في الأسبوع الواحد.

في يونيو، وصلت الصناعة إلى نحو نصف ما كانت عليه في عام 1936، وفي نهاية العام وصلت إلى 80%.

إضافةً إلى إعادة بناء ألمانيا، كان هناك برنامج الإصلاح الأوروبي، الذي أطلق عليه اسم «مشروع مارشال». تمت صياغة هذا المشروع من قبل وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال ما أدى إلى تقديم الولايات المتحدة الأمريكية 15 مليار دولار (نحو 173

مليار دولار في أسعار 2020) إلى الدول الأوروبية التي تأثرت بالحرب العالمية الثانية. نسبة كبيرة من هذا المال ذهبت إلى ألمانيا.

يعتقد بعضهم أن مساعدة مشروع مارشال ساهمت في أقل من 5% من عائدات ألمانيا خلال تلك الحقبة. استمر النمو الألماني خلال العام، وفي عام 1958 كانت الصناعة الألمانية قد وصلت إلى أربع أضعاف ما كانت عليه قبل عشر سنوات.

ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية فقدت ثلاثة ملايين ونصف المليون من مواطنيها، واعتبر 40% من سكانها من ضحايا الحرب في حين عانى 60% من السكان من التشرد والجوع بعد أن تم تدمير ثلثي البلاد بالكامل.

لم يلجأ الألمان حينها إلى فرض سياسة اقتصادية مركزية لإنقاذ البلاد بل فرض سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي؛ حيث المحافظة على عناصر السوق الحرة وآلياتها التي تحدد الأسعار وفقا للمنافسة والعرض والطلب، مع وجود دور للدولة كراع للمصلحة العامة وللبعد الاجتماعي حيث تتدخل فقط لمنع ومقاومة كل اشكال الاحتكار.

وثق الألمان في قيادتهم السياسية لما رأوه فيها من منهجية وحكمة ساهمت في تأجيج الروح الجماعية التي جعلت كل المواطنين تروسا في بناء الدولة الجديدة، وتراجعت كل المطالب الفئوية والطموحات الشخصية لصالح تحقيق الحلم. وخلال ست سنوات فقط من العمل الجاد بدأت ألمانيا تخرج من كبوتها الاقتصادية لتكبر فيها الطبقة الوسطى وتقل الفروق الطبقية بين الفلاحين والعمال والمهنيين، ليتكون عقد اجتماعي جديد ساعد في ترسيخ التعددية

وممارسة الديمقراطية.

بعد الحرب العالمية الثانية، واجهت ألمانيا تحديات هائلة لإعادة بناء البلاد وتحقيق التنمية والاستقرار هناك عدة عوامل وإجراءات ساهمت في نهضة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ومن بينها:

1. برنامج التعمير وإعادة البناء: قامت الحكومة الألمانية بتنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة وإعادة التعمير. تم التركيز على إعادة الصناعات والمدن والمنازل التي تضررت بسبب الحرب.

2. التحفيز الاقتصادي: تبنت ألمانيا سياسات اقتصادية متعددة لتعزيز النمو والاستثمار. تم تشجيع الصناعات الرئيسية مثل الصناعات التحويلية والسيارات والتكنولوجيا لتعزيز الاقتصاد وزيادة فرص العمل.

3. إعادة التوطين والتعليم: تم توجيه جهود كبيرة نحو إعادة توطين اللاجئين والنازحين الذين فقدوا منازلهم خلال الحرب. كما تم تحسين نظام التعليم وتطوير البرامج التعليمية لتمكين الشباب من الحصول على تعليم جيد وتأهيلهم للمشاركة في إعادة بناء البلاد.

4. التكتلات الاقتصادية والتعاون الدولي: انضمت ألمانيا إلى التكتلات الاقتصادية العالمية مثل الاتحاد الأوروبي، مما ساهم في تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي. كما تم تعزيز العلاقات الدولية والتعاون مع دول أخرى لتبادل الخبرات والموارد.

5. إعادة بناء الثقة والمصالحة: تم العمل على إعادة بناء الثقة وتحقيق المصالحة بين الألمان والدول الأخرى التي تأثرت بالحرب. تم التركيز على تعزيز الحوار والتفاهم والعمل المشترك لضمان عدم تكرار الصراعات المدمرة.

هذه الإجراءات وغيرها ساهمت في نهضة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وسمحت للبلاد بالتحول من دمار حربي إلى قوة اقتصادية وسياسية تلعب دورًا مهمًا على الساحة العالمية.

إلى من يهمه الأمر:

قرار صرف المرتبات عبر البنوك.. ما له وما عليه

د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ الحيثيات:

صدر القرار بشكل مستعجل دون دراسة الظروف المختلفة ومدى ملائمتها للتنفيذ دون مصاعب، يبدو ان القرار قد صدر تحت ضغوط خارجية وليس نابع عن حاجة حكومية خالصة حيث لم يكن ضمن حزمة اصلاحات حكومية شاملة تقتضيها حالة الاقتصاد المنهار ولم يطبق على الفور على موظفي كافة مستويات اجهزة السلطة المركزية والمحلية كما انه كان غير شامل لكل المرتبات والاجور والمعاشات والمساعدات المصروفة في الداخل والخارج.

■ اسباب صدور القرار

• اشتراطات خارجية ضمن حزمة قدمت مع المنحة السعودية.

• اسباب اقتصادية ومالية فرضتها الظروف الحالية.

• تساعد على محاربة التضخم والسيطرة على الكتلة النقدية الضخمة خارج المنظومة المصرفية.

• أحد ادوات محاربة الفساد المالي والاداري ومنها الحد من الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية الضخمة في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية.

• اجراء يهدف لإعادة نشاط البنوك من جديد.

• لتنشيط التداول الرقمي بدلا عن التداول الورقي اسوة ببقية دول العالم.

■ الايجابيات

• سحب تدريجي للكتلة النقدية الى المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي الحد من التضخم وتخفيف الضغوط على سعر صرف العملة المحلية.

• تنشيط الدورة النقدية عبر المؤسسات المالية والحد من التداول النقدي دفعة واحدة.

• الحد من الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية.

• الحد من نهب المرتبات بسبب الاوضاع الامنية الغير مستقرة.

• قد تساعد البنوك الموظفين في الحصول على تسهيلات مالية مختلفة.

■ السلبيات

• عدم التنسيق المسبق مع مؤسسات الدولة ومع البنوك المختارة بفترة كافية.

• غياب التنسيق مع نقابات الموظفين وشرح منافع القرار.

• الازدحام الذي حدث بسبب عدم قدرة البنوك وضعف طاقتها على استقبال الحجم الكبير من الموظفين.

• عدم اتاحة الحرية للموظف باختيار البنك الذي يتناسب وظروفه لتخفيف تكاليف التنقلات.

• التجربة السابقة لدفع المرتبات عبر البنوك وفشلها في ان تشكل بديل أفضل من الصرف المعتاد.

• عدم وضوح دور البريد في عمليات الصرف وهو المؤسسة الاكثر انتشارا.

• مخاوف موظفي الارياف بسبب عدم انتشار فروع للبنوك.

■ اسباب رفض القرار

• الاجواء العامة التي صدر فيها القرار وخاصة الاجواء الاقتصادية والاجتماعية المضطربة.

• التعتيم الذي رافق اصدار القرار من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة وغياب التوضيحات الرسمية لأسباب اتخاذ القرار واهدافه.

• تسريب معلومات غير صحيحة حول نقبل بند الاجور من الباب الاول الى الباب الرابع اي تحويله من حق قانوني الى مساعدة تصرف حسب الامكانية.

• نقل الاجور الى البنوك سيحرم كثير من القوى المشرفة على صرف الاجور يدا بيد من اموال كانوا يحصلون عليها بطريقة غير شرعية ويقضي على مصالح كبيرة وهذه القوى اججت الموظفين ضد القرار.

• التخوف من قدرة البنوك على صرف الاجور بيسر ودون متاعب او تسويف ومخاوف من بعد البنوك عن سكن او عمل الموظفين والذي سيكلف البعض جهد ومال كما ان البعض منهم لا يستطيع الذهاب الى البنوك لأسباب كثيرة.

• إلزام الموظف باستلام الراتب من بنوك محددة وغياب حرية اختيار البنك الذي يستلم منه راتبه بما يتناسب وظروفه الاجتماعية والصحية.

• بعض مرافق التربية تستخدم اجور بعض الموظفين المتغيبين لدفع اجور بدلاء مما يؤثر على سير العمل.

• دور بعض الجهات الرسمية في رفض القرار بطريقة مبطنه.

■ اذن ما الحل؟

يكمن الحل في العمل من الجميع على الحد من السلبيات وتعظيم الايجابيات والمنافع من القرار وذلك من خلال:

- تقليل المتاعب المتوقعة من تنفيذ القرار من خلال تمكين الموظف من استلام الراتب من اي بنك بما يتناسب وظروفه وحل مشاكل الصرف في المناطق الريفية.

- يفضل ان يطبق القرار من ضمن حزمة اجراءات تهدف إلى تعظيم الموارد والحد من الإنفاق على كل المستويات وتطبيق القرار على كل هيئات وموظفي الدولة دون استثناء وان يشمل الصرف عبر البنوك لكل حقوق الموظفين من رواتب واجور ومعاشات وغيرها.

- المراجعة المستمرة للقرار واجراءاته وتقييم خدمات البنوك المختارة مع اشراك البريد في العملية وضرورة تقديم خدمات للموظفين تساهم في تعزيز علاقة الموظفين مع منظومة المؤسسات المالية والنقدية في البلد.

- ضرورة الاسراع بإطلاق حقوق الموظفين المرحلة مثل العلاوات السنوية وغيرها من المستحقات.

- اهمية سرعة اعادة النظر في سياسة الاجور ومراجعة هيكل الاجور وتعديل الحد الادنى للأجور ليتناسب والحد الأدنى لكلفة المعيشة وتحريك الاجور بما يتناسب ومستوى التضخم.

- على الحكومة حل المشاكل الناتجة من تنفيذ القرار ومنها حل مشاكل التقاعد وزيادة النفقات التشغيلية وفتح باب التوظيف الجديد للإحلال محل التوظيف بالبديل وحل مشاكل التوظيف المؤقت باستخدام الاموال التي سيتم توفيرها بعد الحد من الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية.

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان